الفلسفة التملكية: مفاهيم أساسية

إيلاي هارمان

ترجمة: أحمد رضا

مراجعة: حيدر راشد

بمثابة مقدمة

الملكية ككل- ألن فريمان، ترجمة: حيدر راشد.

منذ أول مرة، قبل مئات آلاف السنين، التقط فيها رجل حجرا لامعا وقرر أنه ملك له، شهدت الأرض الملكية الفردية.

ومنذ أول مرة، قبل عشرات آلاف السنين، حين ادعى عصبة من الرجال أن كهفا ما ملك لهم، واتفقوا على استخدام العنف للدفاع عنه من الغرباء، شهدنا الملكية الجماعية.

وهاتان الفكرتان، أي الملكية الفردية والجماعية، حين تؤخذان معا، ستشكلان الفهم التاريخي لما نعنيه بالملكية الخاصة. وحين ننظر إليهما، يمكن أن نرى خطا مشتركا، يربط بين شتى أصناف الملكية الخاصة معاً. وهذا الخط المشترك هو الاستعداد لاستخدام العنف للدفاع عنها.

في حالة الحجر اللامع، فقد أصبح ملكية فردية حين قرر شخص ما أنه يخصه، وأنه لن يسمح لأي شخص آخر أن يسلبه إياه. وفي حالة الكهف، فقد أصبح ملكية جماعية حين قرر الرجال أنه ملكهم وأنهم سيحمونه من الآخرين. وكل الحالات الأخرى للملكية الخاصة إنما تنبع من هذين الاكتشافين الأولين للملكية، من حيث أن الملكية تصبح خاصة حين يقرر رجل، أو زمرة من الرجال، أنهم مستعدون لاستخدام العنف دفاعا عنه.

وهكذا فيمكن للملكية أن تعرّف بوضوح بأنها «ما سيستخدم رجل أو زمرة من الرجال العنف دفاعا عنه».

طوال آلاف السنين من التاريخ البشري، فإن الملكية الخاصة، سواء أكانت سلعا خاصة، موارد، أو أراضي، كانت السبب الرئيس لمعظم الحروب والمناوشات العنيفة بين الرجال. وخلال تلك الحروب والمناوشات، اكتشف الرجال أن هناك العديد من الأصناف والأشكال المختلفة للملكية التي كانوا مستعدين للدفاع عنها.

(الملكية ككلّ) مصطلح فضفاض، يشمل كل الأشكال المتعددة للملكية التي كانت ولا تزال مهمة للرجال. وكل شيء تشمله مظلّة الملكية ككلّ يشترك في خصلة واحدة: أن الرجال مستعدون لاستخدام العنف لمنع الآخرين من سرقته، تدميره، أو إيذائه.

هناك عدة أشكال من الملكية البسيطة، من الحجر الذي يلتقطه الرجل، إلى الرمح الذي يصنعه بيديه. وقد كانت هذه، في معظم الثقافات، خارج نطاق الجدل.

كانت هناك الأرض، التي كان ادعاؤها سهلا، لكن الدفاع عنها أو إثبات دعواها أصعب لو كانت رقعتها هائلة.

كانت هناك الملكية الجماعية، التي قد تتخذ شكل بئر، ضريح أو بنيان ديني أو موقع، أو أرض قرية مشتركة.

كما كانت هناك حالات أعقد من الملكية كالآباء والأبناء، والأزواج والزوجات، وتملك الإنسان لنفسه، حيث يمكن للمرء قطعا أن يستخدم العنف للدفاع عما يشعر بأنه ملكه، لكن المدافع عنهم ذوو إرادة حرة أيضا.

صنف آخر قائم بذاته من الملكية هو الملكية غير الملموسة. فالملكية غير الملموسة توجد داخل عالمي الملكية الفردية والجماعية معا. والملكية غير الملموسة تتمثل كأفكار أو معلومات يستعد الرجال للدفاع عنها، كسمعة الرجل، أو سمعة أسرته أو أسلافه. قد لا تكون هذه الأشياء ملموسة بمعنى أن بوسعك الإشارة إليها أو تحديدها، لكنها موجودة كملكية لأن الرجال مستعدون للدفاع عنها بالعنف، بنحو أشد أحيانا من الأشكال الأشد مادية من الملكية.

لقد طوّرت طرق لا تحصى للتعامل مع هذه الأصناف من الملكية والمواقف التي تتطور من حولها.

وقد أصبح متعارفا في معظم المجتمعات أن الشيء الخاص الذي يحمله الرجل في يده أو في منزله، كالرمح أو القميص، هو ملكه، وكان سلبه منه يعد انتهاكا له.

وحين يتعلق الأمر بالأرض، كانت إجمالا تعد ملكا للرجل إن كان بوسعه إبداء الاستثمار فيها. فلو زرعتها، عزقتها، أو استغللتها بأي حال، فهي ملكك، ومعظم الناس سيرونها سرقة لو جردك غيرك منها أو من ثمار جهدك فيها.

أما الملكية الجماعية فقد كانت أسهل في التعريف والحماية، حيث رافقها التهديد بالعنف من زمرة بدلا من فرد. كثيرا ما حدثت منازعات ضمن الزمرة حول الحقوق والمسؤوليات عن الملكية الجماعية، لكن الغرباء كانوا عارفين بأن عليهم عدم التدخل ما لم يستعدوا لتلقي العنف.

بالنسبة للآباء والأبناء، كان الأبناء يعدون إجمالا ملكية للآباء إلى أن يصلوا سنا مناسبا للعناية بأنفسهم. وقد لطّف من هذا الاعتقاد ما كان يشعر أهل الثقافة المحلية أنه معاملة لائقة بالأطفال، حيث أن رفاه الأجيال القادمة يؤثر على الجميع في ثقافة بقائية.

كما تلطّفت علاقة التملك بين الزوج والزوجة بقدرة كلا الطرفين على الهجران والطلاق، وهو حق كان يملكه معظم الأطراف طوال التاريخ. وهكذا فقد تعدّ المرأة ملكية في مجال الدفاع والحقوق، لكنها تحمل معها مسؤولية الإنفاق عليها وعلى ذريتها ومعاملتهم بالحسنى، وإلا فقد تقرر أن الهجران خيار أفضل لهم. أما علاقة تملك الرجل لنفسه فقد أصبحت ذات أهمية قصوى، فالرجل يملك نفسه، ولذا فهو حر في اختياراته لما يفعل بنفسه، وحر في حصاد عواقب تلك الاختيارات أيضا، خيرا كانت أو شرا، والرجل سيد نفسه، يملك نفسه، ولذا فهو حر.

لقد تفاوت فهم الأشكال الأبعد عن المادية للملكية بحدّة بين ثقافة وأخرى، ولكن العنف البدني لم يكن إجمالاً بالمستنكر بمعنى قانوني رداً على الانتهاكات لها.

إن ما نسميه «أخلاقا» ليس سوى اتفاق تبادلي بين أعضاء ثقافة ما على التعامل مع أشكال مختلفة من الملكية. ثم يتشكل كنمط من القانون غير المدوّن الذي يجب أن يحترمه كل الرجال، وإلا خاطروا بالتعرض للعنف.

إن مجموع هذه الأشكال من الملكية، من المادية الملموسة، إلى غير الملموسة، إلى الأرض، إلى العلاقات، إلى تملك الإنسان لنفسه، قد شكّلت - بوصفها ملكية إجمالاً (أي ملكية ككل) - أساس كل حقوق الإنسان، علاقات الحكومات، والأخلاق المعيارية طوال التاريخ البشري بأسره. فالملكية الخاصة هي الأساس التاريخي الحق لكل ما نعتبره أخلاقا حديثة، لكل ما نسميه حقوق إنسان، ولكل التفاعلات التي يتشاركها الرجال مع سائر الرجال ومع الحكومة. والملكية ككل هي الأساس لكامل ثقافتنا كما نعرفها.

الفلسفة التملكية: مفاهيم أساسية

ترجمة: أحمد رضا

ما هي التملكية؟

الفلسفة التملكية نهج علمي عقلاني تجريبي لفهم وتحليل السلوك البشري، الغرائز، الأعراف، المؤسسات، التعاون، والصراع، وقد نشأت على يد كيرت دوليتل، وطورها بالتعاون مع آخرين.

تعريف العلم

العلم، أو «المنهج العلمي» هو منهج تجريبي يُتبع لاكتساب فهم للواقع والوصول إلى الحقيقة. يفتقر الكثير من الناس، ومنهم من يسمون أنفسهم علماء، إلى فهم المنهج العلمي، لماذا يعمل، ولماذا يعد قيّما. بإمكانك التأكد من أنك أمام عالم زائف إذا أسمعك عبارات مثل «العلم الثابت» أو «الثابت علمياً» أو «الإجماع العلمي». فتلك الأخطاء التي يرتكبها العلماء الزائفون متأصلة في «التبرير»، والتبرير اعتقاد فلسفي بأن العلم يدور حول الحصول على تأييد حقيقي أو أدلة داعمة من أجل «تبرير» النظريات. وفقا لهذه النظرة، فإن الحقيقة هي «اعتقاد صحيح مبرر». فليس على الاعتقاد أن يكون

صحيحا لكي يكتسب صلاحية المعرفة فحسب، بل عليه أيضاً أن يكون مبررا. أي أن على المرء أن يمتلك سببا جيدا لكي يصدقها.

في المقابل، نجد أن العقلانية النقدية، وهي نظرية معرفة [فلسفة حقيقة ومعرفة] طورها كارل بوبر وآخرون، تقدم معيار «الاعتقاد الصحيح». فالمعرفة كمعتقد صحيح لا تحتاج إلى التبرير، لأنه ليس من الممكن تبريرها بالأساس، فهي تحتاج لأن تكون صحيحة فحسب. وطريق الوصول إلى معتقد صحيح ليس هو التبرير، بل التكذيب [بالحدس والتفنيد]. وبذلك نتقدم نحو الحقيقة بتحديد الخطأ والتخلص منه بنهج إقصائي.

إننا نحصل على الحقائق عبر الملاحظة والقياس. ومن أجل فهم الحقائق، وكيفية ارتباطها ببعضها البعض وبالعالم، ومن أجل التنبؤ بالمستقبل، فإنا نحتاج للنظريات. والنظريات نماذج سببية تتطور عبر الحدس والتفنيد لكي توضح علاقات الحقائق ببعضها وبالعالم الأوسع.

لأي مجموعة معطاة من الحقائق، هنالك العديد من النظريات المتناسقة داخليا وخارجيا لكي توضحها. لقد كان الفلكيون القدماء يراقبون الأجرام السماوية من الأرض، وطوروا نموذج مركزية الأرض للنظام الشمسي [مستلهمين إياه من تحيزهم وفهمهم للأرض كإطار مرجعي ثابت]. وعندما ازدادت دقة الملاحظة، كان لزاما أن يزداد تعقيد النموذج، فعلى سبيل المثال، لكي يتم تفسير ظاهرة ملحوظة كالحركة التراجعية، تمت إضافة أفلاك التدوير. وفي النهاية، تجمع ما يكفي من الحقائق الملحوظة لتكذيب، أو دحض، نموذج مركزية الأرض، ومن ثم تم اعتماد نموذج جديد، وهو مركزية الشمس. وقد تبين أن نموذج مركزية الشمس قد فسر الحقائق أيضا بشكل أكثر أناقة وبساطة.

يسمى ذلك «قانون الإيجاز». فالنموذج البسيط سيكون مفضلا على نموذج أكثر تعقيدا، إذا كان كل منهما يختص بحقائق متاحة. وذلك صلب مبدأ نصل أوكام، الذي يقول بوجوب عدم الإكثار من الموجودات بلا ضرورة. فالنموذج الأبسط يكون أسهل في الاختبار والتكذيب، وإن ثبت فشله فبالإمكان إنقاذه بتعديل أو تسويغ منطقي يجعله أكثر تعقيدا، وينقذه من التكذيب. ومن الشائع أن الاضطرار لذلك يكون علامة على خطأ ما في النموذج. ومع ذلك، فيجدر الإشارة إلى أنه إلى حين تم تكذيب نموذج مركزية الأرض بشكل قاطع، كان كل من مركزية الأرض ومركزية الشمس قادرين على تفسير الأدلة المتاحة. وإذا كان لدينا العديد من النظريات المفسرة للحقائق، فإننا نبحث عن المزيد من الأدلة لكي نبدأ تكذيب وتفنيد بعضها، آملين أن ما يبقى هو الحقيقة. وإن استطعنا تكذيب كل ما في أيادينا من نظريات، فينبغي أن نأتي بالمزيد بواسطة الحدس.

قد تكون أي مصادر للحدس صالحة، سواء كان حدسا متعلما، رؤى، أحلام، هلوسات مستحثة بالعقاقير، أو ما تسميه «الإلهام الإلهي». لكن عليها جميعا أن تكون قابلة للاختبار، قابلة للتكذيب [بواسطة حقيقة أو ملاحظة أو قياس ما]، وأن تنجو من محاولات الدحض والإبطال، فإن نجت اعتبرناها نظرية. وإذا اعتمدنا نظرية ما، فلا يعني ذلك أنها صحيحة. فمهما بلغت الملاحظات والقياسات والحقائق التي تتفق مع النظرية، فإنها لن تكون أبدا «ثابتة» أو «مبررة». لا يمكننا أن نكون واثقين بأن الملاحظة القادمة التي سنقوم بها، القياس القادم الذي سنقوم به، أو الحقيقة القادمة التي سنتعلمها لن تكذب النظرية بأكملها. تسمى هذه مشكلة الاستقراء، وقد نوقشت منذ ديفيد هيوم على الاقل. إن نظرية ظلت صامدة زمنا طويلا، ونجت من الكثير من محاولات التكذيب، ليست ثابتة، لكنها ببساطة لم تُكذَّب بعد. ذلك أن صدق نظرية ما

يعتمد على جميع الحقائق، لا ما نعرفه منها فقط، بل وما لا نعرفه أيضا. ومن ناحية أخرى، في إمكاننا الجزم ببطلان أو دحض نظرية ما إذا توافرت بحوزتنا أو بمعرفتنا المباشرة حقيقة أو قليل من الحقائق ضدها. فنظرياتنا ليست أبدا ثابتة، بل إنها كلما دحضت، أصبحت النظريات الباقية أفضل في المتوسط. هذا هو أسلوبنا في الحصول على المعرفة وتحصيل الفهم. فهي عملية تطورية تهدف إلى تحسين معرفتنا وفهمنا بمرور الوقت، لكننا لا يمكننا أبدا أن نكون متأكدين فعليا من وصولنا أخيرا للنهاية.

الشهادية

الشهادية تعني ألا تتواصل ولا تتحدث إلا في نطاق شهادتك واستدلالك بمعرفتك المباشرة الشخصية، الخالية من الافتراضات، التحيزات، الأخطاء، سوء الفهم، القفز إلى الاستنتاجات، وهلم جرا. فعلى سبيل المثال، تلقيت ذات مرة مكالمة هاتفية في مكتبي من شخص أراد مني نقل رسالة إلى زميل عمل. فأدركت أنه ليس لدي علم بمحتوى الرسالة، لذلك فبدلا من أن أنقل الرسالة ببساطة دون سياق، قررت أن أبلغ أن الرسالة نقلت إلي. وأدركت أيضا أن المصدر نفسه لم يكن معروفا بشكل شخصي بالنسبة لي، فقد يكون أي شخص على الهاتف. لذلك كان الخطاب الذي قرأه زميل العمل أخيرا «لقد تلقيت رسالة من شخص يعرف نفسه على أنه فلان، وأخبرني أن أبلغك كذا وكذا». وكما تبين لاحقا، كانت الرسالة دقيقة والمصدر كان من ادعى أنه هو.

لذا فإنك إن حجّمت نفسك في نطاق شهادتك، سَهُل عليك أن تتكلم بصدق، أن تضع تصريحاتك في السياق الملائم، وأن تتواصل بثقتك في محتواها. وإن لم تمارس الشهادية، فمن السهل أن تمرر الأخطاء، الخداع، الانحياز، أو المحتوى الخيالي دون تنبيه أو دون

علم منك. ويعد الإي- برايم [الإنجليزية الأولية] نموذجا جيدا لممارسة الشهادية، وهو بشكل أساسي لغة إنجليزية خالية من فعل الكينونة (to be). فبدلا من وصف ما تظهره الأشياء، سنصفها بما يبدو أنها تظهره، أو كيف تتلقاها أنت. وتلك شهادة أكثر دقة. فعادة ما تكون الادعاءات حول الطبيعة النهائية للأشياء استنباطات، افتراضات، وأخطاء. وتلك نظريات لا حقائق، ولدينا نظام علمي مبني بأكمله على الحرص في طريقة تكوين النظريات وصياغتها.

ثمة نكتة قديمة تقول: ركب ذات مرة فلكي وفيزيائي ورياضياتي قطارا في اسكتلندا، وبينما كان الفلكي ينظر من النافذة لمح خروفا أسودا واقفا في أحد الحقول، فعلق قائلا: «يا للغرابة. كل خراف اسكتلندا سوداء!» فرد الفيزيائي: «لا، لا، لا! بعض الخراف الأسكتلندية سوداء فحسب». فقلب الرياضياتي عينيه في أصحابه وعلق على تفكيرهم المضطرب قائلا: «في اسكتلندا، هنالك على الأقل خروف واحد، وأحد جنبي ذلك الخروف على الأقل يبدو أنه أسود من هنا، في بعض الأوقات».

أعتقد أن النكتة منحت الرياضياتي صوت الحكيم، بسبب المشاكل الإحصائية التي تنتج عن التعميم عن لمثال واحد فحسب. ولكن حتى في الواقع، فإن الرياضياتيين عقلانيون، مهتمون بالاتساق الداخلي، أما العلماء فتجريبيون، يتعاملون بتوافق خارجي مع الواقع.

إن الشهادية مهمة لأنه يمكن أن توجد عدة جوانب للحقيقة، وقد يدركها كل منا بصورة مختلفة، أو قد يدرك عدة جوانب لنفس التساؤل، من وجهات نظر مختلفة. فإذا قمنا بقفزة أو افتراض وقررنا أن إدراكنا هو الحقيقة، فإن أي شخص بتصور مختلف سيكون خاطئا وعلينا أن نتقاتل بشأن ذلك. ولكن إن قمنا ببساطة بتقديم شهادة دقيقة حول

إدراكاتنا وتصوراتنا، فبالإمكان مقارنتها بشهادات أخرى دون أن نفترض أنها خاطئة. فحتى لو كانت مختلفة، فليس علينا أن نفترض أن واحدة منها أو أكثر خاطئة، وسنتمكن من التعاضد من أجل بناء صورة أو نموذج أكثر دقة للواقع.

الإجرائية

الإجرائية تعني أن تتحدث مستخدما الإجراءات أو الأفعال، كوصفة أو برنامج حاسوب. فالعلم إجرائي لأن الورقة العلمية المضبوطة التي لا تتضمن زيفا هي ببساطة وصفة. «قم بإجراء التجربة بهذه الطريقة، وأكملها على هذا النحو، وفي النهاية ينبغي أن تحصل على هذه النتائج». أما إذا اتبع شخص الوصفة ولاحظ نتائج مختلفة، فالواجب إعادة النظر في هذا الاستنتاج.

لا يتكلم الناس عادة بشكل إجرائي، فكلامهم يتخذ صورة المجازات، التناظرات، المضامين، أو الادعاءات الوجودية، بدلا من الإجراءات والأفعال. إذا تكلمت بشكل غير إجرائي فمن السهل أن تقع في الخطأ، التحيز، التفكير بالتمني، الإيحاء، الخلط، الغش، أو الخداع. خذ هذه العبارة: «أنا أحبك». هناك الكثير من المحتوى المعنوي والعاطفي في هذه العبارة القصيرة، لكنها تنبض بالكثير من المعاني، والتي أراهن الكثير ممن يستعملونها أنهم، في معظم الأحيان، لا يفكرون في ذلك كله، أو في ما تحمله من مضمون ثقيل وخفي. فعبارة «أنا أحبك» لا تكون عادة تصريحا أمينا، إما لرياء مقصود أو لجهالة. ولكن ما أن نقوم بتفصيلها من الناحية الإجرائية، فبإمكاننا أن نكتسب فهما أكثر دقة لمعانيها، ونستفيد من توظيفها بشكل أكثر صحة ومراعاة للضمير.

أعتقد أن كلمة «حب» [اسم] تشير إلى حالة تكون فيها سعادة المرء معتمدة على سعادة آخر.

وذلك ففعل «يحب» عليه أن يعني التصرف بتوافق مع تلك الحالة السائدة.

فعندما نحول «أنا أحبك» إلى مصطلحات إجرائية فإنها تعني «أعدك بأنك إن اختبرت فرضية أن سعادتي تعتمد على سعادتك على أفعالي، فإنك لن تجدها غير صحيحة».

الفلسفة التملكية نتجت عن الليبرتارية

كيرت دوليتل - والكثير من تلاميذه - ليبرتاريون سابقون، أو تلاميذ للمشروع الليبرتاري، وهو يتحدر بدوره من إعادة إطلاق للتنوير الليبرالي الكلاسيكي.

لقد تطورت الليبرالية الكلاسيكية إلى الليبرالية التقدمية وأخيرا إلى الليبرالية البعدحداثية، حيث تحول اهتمام الليبرالية الكلاسيكية بالحرية الفردية وحقوق الأفراد إلى الانغماس في تعبير الفرد عن نفسه والإرضاء الفوري لرغباته.

ولأن الليبرتاريين استاءوا بعض الشيء من هذه التطورات، فقد سعوا إلى استعادة الليبرالية الكلاسيكية التنويرية، وبنائها على أسس أخلاقية ونظرية أكثر صلابة. ويمكن القول بأن ذروة ذلك المشروع هي الرأسمالية الأناركية، أي التحليل والتأييد لنظام سوق حر خاص، واقتصاد وسياسة عديمي الجنسية تماما.

تكمن المشكلة في أن الحجج النظرية والأخلاقية التي يطرحها الليبرتاريون ليست علمية. فهم عقلانيون تبريريون، زائفون علميا، وأخلاقيون. ينطلق الليبرتاريون عادة مما يعتبرونه غير قابل للدحض أخلاقيا أو من براهين مسلم بها، ومن ثم يحاولون استنباط أنظمة شاملة للواجبات الأخلاقية أو فهم نظري عبر المنطق الاستنباطي، يعتبرونه بدوره صحيحا

وغير قابل للخلاف أو الجدال. ولسوء الحظ فإن هذا النهج لا يؤدي إلا لتشييد قلاع فكرية معقدة، على أساس تضخيم للأخطاء الدقيقة في الافتراضات والبراهين. ورغم أن هذه الصروح الفكرية المذهلة، وهي في العادة عديمة الجدوى وضارة أحيانا، تتعارض مع الواقع المعاش، فإن الليبرتاريين يغضون الطرف عن تلك التناقضات، لأن افتراضاتهم، منطقيا، **صحيحة حتما.**

في العادة، تكون نظريات الليبرتاريين الوصفية متسقة داخليا، لكنها خارجيا ليست متسقة مع الواقع. فهي ليست علمية. وهم ليسوا تجريبيين. ومثل الماركسية، فهي مذهب عقلاني وأخلاقي.

لتصحيح تلك الأخطاء، تسعى الفلسفة التملكية إلى التوفيق بين ما يمكن إنقاذه من المشروع الليبرتاري، ومن الليبرالية الكلاسيكية، ومن أرستقراطية ما قبل التنوير، وذلك بإخضاعها للمنهج العلمي، وتكذيب ما هو زائف، وإبقاء ومزج ما يمكنه النجاة في جسد جديد من النظرية، المعرفة، والفهم والممارسة اللازمة والكافية لإحياء الحضارة الغربية [والحضارات الأخرى].

ليست الفلسفة التملكية برنامجا سياسيا بحد ذاتها، بل هي منهج لفهم، تحليل، وكذلك مناقشة المؤسسات السياسية، التوصيات، والاقتراحات، إضافة لسائر جوانب السلوك الإنساني. إنها نهج خال من الأخطاء، التحيزات، التفكير بالتمني، والمحتوى الخيالي [كما هو الحال مع العلم. فهو بشكل أعم، منهج لفهم أي شيء، خال من الأخطاء، التحيزات، التفكير بالتمني، والمحتوى الخيالي].

يمكن توظيف طرق التملكية لتحليل، إنشاء، أو مناقشة أي توصيات، اقتراحات، ومؤسسات اقترحها الليبرتاريون، المحافظون، الأرستقراطيون، الشعبويون، أو أي

تفضيلات أخرى. فالفلسفة التملكية نهج وصفي لا تكليفي. فبإمكان التملكية أن تخبرك بما هو حقيقي وممكن، وما هو غير حقيقي ومستحيل، لكن الناس سيظلون دائما يختلفون حول ما هو **جيد** أو ما هو **مرغوب**. إن هدف التملكية هو تبيين أن الناس بإمكانهم، لو تناقشوا وتفاوضوا بصدق، أن يتعاونوا في الوصول إلى حلول مثمرة تتوافق مع قيمهم وتفضيلاتهم، عبر المقايضة وتبادل المنفعة. والبديل لذلك هو الصراع، الإكراه، الاحتيال، التطفل، والسرقة.

التفضيلات والقيم

الحقائق موضوعية، لأنها تجنى من الملاحظة والقياس للواقع الموضوعي. والنظريات المفسرة للحقائق موضوعية، رغم أنها قد تكون صحيحة أو خاطئة. لكن التفضيلات والقيم ذاتية، لأنها تختص بممثلين، فاعلين، وكيانات محددة. والنظريات الأخلاقية تهدف إلى تعميم تفضيلات وقيم ذاتية خاصة بجماعة أو أفراد آخرين، وذلك لكي يتمكنوا من فرضها على غيرهم، كقيم وتفضيلات ملزمة وإجبارية. فما يحدث أنهم لا يتكيفون مع قيم وتفضيلات غيرهم، بل يطلبون من غيرهم أن يتكيفوا مع قيمهم هم. وهذا بشكل عام ما يفعله التقدميون حين يطالبون بصدقات، فوائد، أو مراعاة، وما يفعله الليبرتاريون حين يطالبون بالحرية وحقوق الملكية، وما يفعله المحافظون حين يطلبون سلوكا أخلاقيا أو تقليديا. ويثير ذلك كله النزاع لأنه ليس تبادليا. عندما تطلب شيئا تحتاجه من الآخرين، فأنت تسعى لفرض تكلفة، حتى لو كانت تكلفة فرصة، أو الحصول على فائدة. لكنك إن فعلت ذلك دون أن تعرض عليهم شيئا يريدونه في المقابل، فأنت تطالبهم بأن يفعلوا ذلك بخسارة. والناس يسعون لتجنب الخسارة وبالتالي سيقاومونك.

تتجنب الفلسفة التملكية الوعظ الأخلاقي، وعوضا عنه تركز على ذكر الحقائق، القيم، والتفضيلات بشكل صادق، كحقائق، قيم، وتفضيلات، لكي يتمكن الناس من التفاوض لتبادل التكيف وفق قيمهم وتفضيلاتهم المختلفة، مستندين إلى حقائق متفق عليها. وتلك عملية تبادلية. أما الوعظ الأخلاقي فليس تبادليا، وذلك لأنه يهدف إلى التأثير على سلوك الآخرين بتبرير سلوك في مصلحة الواعظ وتعطيل السلوك المتعارض معه من أجل حث الآخرين على خدمة مصالح الواعظ، حتى لو كانت على حساب مصلحتهم، دون تعويض أو بخسائر كبيرة، مقارنة بالتبادلات التي يتم التفاوض عليها بأمانة.

التبادل والتعاون

يبنى كل تعاون على التبادل. فعليك أن تعطي لتأخذ. والتبادل أو التجارة هما وسيطا التعاون، فحيث يعطي كل طرف للآخر، وفق تقديره، وفي ضوء تفضيلاته وقيمه، أقل مما يأخذه، ستكون النتيجة منفعة متبادلة. وقانون التبادل هو قوام التعاون، وإذا انتهك، انهار التعاون.

فعلى سبيل المثال، يدافع الليبرتاريون دوما عن «زيادة الأسعار» لأنها نتيجة طبيعية للعرض والطلب، وأنه يساعد على منع أو تخفيف العجز، وأن الأسعار لاتزال أكفأ طريقة لتقنين المصادر الشحيحة، حتى في ظل ظروف قاسية أو غير عادية. وذلك صحيح بشكل كبير. ولكن رغم ذلك، فإنه يتجاهل حقيقة أن «زيادة الأسعار» تعد انتهاكا لتبادل المنفعة. ففي ظل ظروف عادية، لا يمانع الناس أن يتفاعلوا مع الجهات التي ترفع الأرباح إلى الحد الأقصى، لأن الأرباح التنافسية في سوق متوازن، أو فوائض المنتجين، تتناسب بشدة مع فوائض المستهلكين، أو المنفعة التي يجنيها المستهلك من التعاملات التجارية. وعلاوة على ذلك، فالناس يمتلكون خيارات، إذ يمكنهم أن يجروا

التعامل أو لا يجروه، أو أن يتعاملوا مع مزود آخر. فهنا نجد التبادل والمنفعة المتبادلة في كامل تأثيرهما. لكن ما أن تصيب الناس، فإنهم يبدؤون بالاستياء ممن يستفيدون من محنتهم [حتى لو كان ذلك يحد منها بشكل ما] عوضا عن التشارك فيها.

والواقع أن الالتزام بقواعد السوق ضرب من الإيثار، حيث يتخلى المشاركون عن منافع معينة [كأموال سرقة، احتيال، انسحاب، أو عدم التزام] من أجل منفعة أفراد آخرين، وذلك للحصول على تعويضات طويلة المدى [منافع التعاون والتبادل المستمر المثمر]. عندما يطلب رافعو الأسعار من المستهلكين أن يستمروا في احترام حقوق ملكيتهم ودفع أسعار أعلى لتقنين استهلاكهم إياها، وضمان إتاحتها للآخرين، وحثّ تدفق الموارد إلى أماكن في أمس الحاجة إليها، فهم يطلبون بذلك من المستهلكين أن يتصرفوا بشكل أكثر إيثارا من العادي، كي يتحملوا تكاليف أعلى من أجل الآخرين، في حين أنهم هم أنفسهم يتربحون أكثر من العادي. وبعبارة أخرى، فإن رافعي الأسعار يتصرفون بشكل أقل إيثارا من العادي، في حين يطالبون المستهلكين بالتصرف بشكل أكثر إيثارا. وهذا هو انتهاك تبادل المنفعة بعينه، الذي يؤدي إلى الحنق، الانتقام، العنف، النهب، والانتقام عوضا عن دفع أسعار مرتفعة.

ينبغي أن تتاح حلول أخرى للعجز المحلي عقب الكوارث وحالات الطوارئ. إما أن يتم ضبط «زيادة الأسعار» لتبقى معتدلة وإلحاقها بتقنين بلا تسعيرة، و/أو فرض ضرائب على «زيادة الأسعار» وإعادة توزيعها على كل المتضررين، أو أن يزوّد الجمهور بالسلع الضرورية كي يتوافر بديل للناس عن دفع الأسعار المرتفعة. لكن ترك ذلك «للسوق» في هذه الحالات، ينتهي بما لا يحمد عقباه.

المنطق الثلاثي للتعاون

يتفاعل الناس عبر ثلاث طرق مختلفة:

1. التعاون [الإيثار، التبادل، التجارة].
2. اللاتعاون [الانفصال، المقاطعة].
3. الصراع [الحرب، الاحتيال، التطفل، السرقة، الجريمة].

عادة ما يتبع الناس دوافعهم ويختارون طريقة التفاعل الأنفع بالنسبة لهم. فإن شئت التعاون مع الآخرين، عليك خلق دوافع لصالح التعاون. يجب أن تمتلك شيئا تعرضه عليهم ليصبح التعاون مفضلا على اللاتعاون، ويجب أن يكون في جعبتك ما تهددهم به ليصبح التعاون مفضلا على الصراع. [العصا والجزرة].

ولكن ما من ضرورة حتمية للتعاون بدلا من عدمه، أو حتى بدلا من الصراع. فأحيانا، ومع بعض الناس، قد نفضل الصراع. إذا كان ما يطلبه شخص مقابل تعاونه لا يستحق ما يرغب بتقديمه، وهو أيضا لا يرغب في تركك وشأنك، فالصراع هو الحل الوحيد. سيتبع الناس دوافعهم.

ما الذي يجعل الفلسفة التملكية تملكية؟

إحدى الأفكار الأساسية للفلسفة التملكية هي أن كل الحقوق حقوق ملكية، وأن التعاون البشري، الأفعال، والصراعات جميعا يمكن أن تشكّل كصفقات ملكية، أو صراعات على الملكية، أو محاولات لحفظ، زيادة، نقل، إعادة توزيع، نهب، مصادرة، تدمير، دفاع أو تجنب خسارة مخزونات الملكية.

إن شعار «الحياة، الحرية، والملكية» الليبرتاري يشير بوضوح إلى حقوق الملكية، ويتعلق ويشتق من «الحيازة الشخصية» وحيازة الممتلكات الشخصية الخاصة. والشعارات التي يصر اليساريون عليها مثل «تملّك العمال لوسائل الإنتاج» أو «حق العمال في الحصول على الفائض الذي يخلقه عملهم» أو «الرعاية الصحية من حقوق الإنسان» هي ببساطة ادعاءات ملكية تتعارض عادة مع تلك الليبرتارية. واهتمام المحافظين بحماية المبادئ، الأمن، النظام، الثقافة، الأمة والإثنية أقل ظهورا لأنها تنجم عن ملكية مشتركة، شائعة، غير ملموسة عادة، لكنها ما زالت أشياء يكنّ الناس تجاهها حس امتلاك، وسيدافعون عنه ضد الانتهاكات والهجمات.

ما هي الملكية؟

الملكية هي تلك الأشياء التي يبدي الأفراد والجماعات رغبة وقدرة على الدفاع عنها. تشيع النزعة المناطقية بين الحيوانات، ويتخذ ذلك السلوك شكلا بدائيا. فبداية، يكون هناك ادعاء. فالذئب يخرج إلى حدود منطقته التي يدعي ملكيتها ويتبول عليها. وبذلك فهو ينذر بالصراع مع أي فرد من أي فصيلة أخرى سيحاول الدخول إلى منطقته والاستفادة منها. وفي حال وقوع ذلك، يتم الدفاع عن الادعاء، وإنهاء الصراع بالقتال. وفي النهاية فإما أن يستمر الادعاء الأصلي، أو يحل محله ادعاء المنافس. إن الفرق الوحيد بين ملكية البشر وما سبق، أن مناطقيتنا يمكنها أن تتجسد في أشكال أرقى وتعطى كل أنواع التعبيرات المختلفة. فنحن لسنا محدودين بالتبول على مناطقنا. بل قد تكون الملكية ملكية شيء مادي خاص، أو قد تكون القيمة السوقية له. وقد تكون ملكية شيء مادي عام، مثل متنزه. وقد تكون ملكية شيء عام غير ملموس، مثل النظام والآداب العامة، استقامة لغتنا وثقافتنا، الصدق في «سوق الأفكار»، بركة جينات أسلافنا، أو

غير ذلك. وقد تكون أيضا ملكية خاصة غير ملموسة، كالسمعة، الملكية الفكرية، الشرف، إلخ...

لدى الليبرتاريين نظرية عن الملكية الخاصة الشرعية، تنشأ من الاستيلاء الأصلي والتبادل اللاحق. ويطلق عليها أحيانا «الملكية المثبتة بالتشارك» [م.م.ت] والتي تعني «ملكية يمكن للناس أن يتفقوا على مالكها» وهي ببساطة تحد من نطاق الملكية «الشرعية» بالملكية الشخصية الخاصة. لكن الناس سيأخذون الاعتداءات على ملكيتهم العامة غير الملموسة على محمل الخسارة، وسيقومون بالانتقام. ولذلك فإن كان الغرض من حقوق الملكية، الأعراف، والأنظمة، هو الحد من الصراعات بتنظيم من يملك ماذا، وبالتالي، من يمكنه فعل ماذا، أين، ولماذا، فإن ذلك سيتسبب في فشل الم.م.ت الليبرتاري كنظام وعرف للملكية، لأن هناك فئات كاملة من الصراعات لا يعالجها ولا يمنعها، لأنه لا يقوم بتنظيم حقوق الملكية في أشياء قيمة لدى الناس [لأسباب وجيهة] ويتصارعون لأجلها، وهو بالتالي يشرعن التطفل، السرقة، التدمير، والركوب المجاني على تلك المجالات، وذلك بمنعه الانتقام لأجلها.

الملكية ككل

يتحدث التملكيون عن «الملكية ككل» أو الملكية في كل صورها، لكي تشمل كل الأشياء التي لدى الناس ادعاء بحقها، كل شيء يثبت الناس ملكيتهم له، وكل شيء يدافع عنه الناس ويتصارعون لأجله.

إذا حاول شخص قتالك لأنك أهنت شرف امرأته، فليس من المجدي القول بأنه لا يملك «حقا» في قتالك، متحججا بأنك تملك «الحق» في قول ما تشاء قوله عنها. فهو سيرغب بقتالك، ومحتمل أنه سيفعل، رغم كل احتجاجاتك وجدالاتك عن الضد من

ذلك. إن الجدال بشأن «الحقوق» يكون دائما محاولة لفرض طريقتك أو تبرير وشرعنة سلوكك دون دفعك ثمنه بالكامل [فأحد عواقب إهانتك لامرأة شخص هو دفاعك عن نفسك ضد هجماته المدافعة عن شرفها].

إن حقيقة أن شخصا يريد قتالك دفاعا عن شرف امرأته يبرهن على أنه يعتبر ذلك ملكيته. وانتقادك لشرعية ذلك كملكية عديم الصلة بالأمر. فخصمك يعتبرها ملكيته وسيدافع عنها، وعنفه برهان على صدقه واقتناعه. ولذلك فقد حان الوقت لكي تصمت، لأنكن انتهكت ملكيته، وإما أن تعتذر وتعرض تعويضات، أو تحمي نفسك من هجومه الذي يشنه للتأكيد، الحفاظ، والدفاع ضد ادعاء ملكية منافس مضاد.

وبالمثل، فليس مجديا أن تجادل بأن الناس لا ينبغي أن يدافعوا عن القيمة السوقية لملكيتهم بالتعاضد وتكوين جمعيات أصحاب المنازل، أو مجالس تنظيمية، من أجل الضبط والدفاع عن أي أنشطة تقلل من قيمة الممتلكات المجاورة. فإذا قام شخص بعمل شيء ضوضائي، كريه الرائحة، مقزز، أو أوقع عليك أو على ملكيتك تكاليف أخرى، فإن ذلك سيخفض من قيمة ملكيتك، لأن الناس الآخرين سيعدونه تكلفة أيضا وسيريدون دفع ثمن أقل مقابل ملكيتك عند البيع. وبالتالي، فلو تمكن الناس من الحفاظ على قيمة ملكيتهم بالمنع أو العقاب لتلك الأنشطة في المناطق المأهولة، فسيفعلون. إلا أن الليبرتاريين يرون ذلك تعارضا بين حقوق ملكية الأشياء المادية [أن تفعل ما تشاء بها] وبين نوع من الملكية [القيمة] غير الملموسة والتي يعدونها غير شرعية. ولكن ما من سبب يجعل الملكية المادية أكثر شرعية. فالناس يقيمون الأشياء ذاتيا، وثمة اتفاق كبير بين الناس على ما هو قيم بالنسبة لهم وما ليس بقيم. وليس الأمر بأكمله اعتباطيا. فتلك الحالة تعطينا مثالا على المقايضة بين المبادئ المختلفة. وليس ذلك أمرا

غير شائع. والحياة تعج بالمقايضات، ويحتمل أن من الكفء اقتصاديا أن يقوم الناس بفرض أشياء ذات تكلفة في المناطق قليلة السكان، حيث لن يشتكي أحد. وتكمن قيمة منطقة مأهولة في إمكانية العيش والعمل بشكل لا يصطدم بالآخرين. وإذا اصطدم الآخرون بك، فسيخفض ذلك من قيمة العيش في تلك المنطقة المأهولة. ولذلك، إذا كنت تريد أن تحصل على أقصى قيمة للعيش في مثل تلك المنطقة، فعليك أن تتخلى عن قيمة أن تكون قادرا على فعل ما تشاء، حيثما تشاء، ووقتما تشاء. يمكنك أن تصهر النحاس أو تذبح خنازير حيثما تشاء، وتكلفة أن تكون بعيدا عن باقي الأشياء تكون صغيرة مقارنة بالتكلفة التي تفرضها عليها بكونك قريبا.

كانت هذه أمثلة قليلة فحسب على الملكية إجمالا، الملكية بكل صورها. لكنها ليست الأمثلة الوحيدة. وما ذكرناه كان مفهوما واقعيا وصفيا عن الملكية، وليس وعظا أخلاقيا.

الحقوق

عمليا، تكون لديك الملكية وحقوق الملكية التي يعترف الناس من حولك بحيازتك إياها، وتكون لديهم النية في مساعدتك للدفاع عنها والحفاظ عليها. لا يمكن لرجل الوقوف وحيدا في مواجهة العالم. لكن ما يكفي من الاتحاد بإمكانه تكوين جماعات غير ودودة إلى الأبد. ويتم الحصول على الملكية وحقوقها بشكل تبادلي. أنت تعترف وتؤيد ملكيتي، وسأفعل الشيء عينه لملكيتك. فالمعيار الأهم في جعل حقوق الملكية دائمة هو التأمين المتبادل، وليس «احترم ملكيتي وسأحترم ملكيتك»، بل «دافع عن ملكيتي وسأدافع عن ملكيتك». ولو تكلمنا بشكل عملي، فأنت لن تستطيع الحصول على أي حقوق دون واجبات والتزامات إيجابية.

يخطأ الليبرتاريون حينما يفصلون بين الحقوق «الإيجابية» و«السلبية». فكل الحقوق إيجابية، لأنه ما من حق يمكن التمتع به دون فرض ودفاع، والفرض والدفاع ينبغي أن يكونا استباقيين وتكون لهما تكلفة إيجابية [رغم أن المنافع يمكن أن تكون أعظم].

إن أي ادعاءات ليبرتارية بأن الحقوق «طبيعية»، «وهبها الرب»، «فطرية»، «لا تحويل لها»، «بديهية»، أو أي شيء من هذا القبيل ليس سوى محاولات أخلاقية للحصول على الحقوق بخصم ودون تقديم التكلفة الكاملة للحصول، الحفاظ، والدفاع عنها، وذلك بإقناع الآخرين **بتقديمها** على حسابهم. لكن عمليا، ما من شيء مثل الحق في عدم المشاركة في الحفاظ والدفاع عن الحقوق التي يطلبها المرء. فالحقوق، عمليا، يجب أن يحافظ عليها وأن يدافع عنها. والإحجام عن المشاركة في الحفاظ والدفاع عنها لا يفضي إلى الحفاظ والدفاع. ولذلك فالمطالبة بالحقوق، وفي الوقت ذاته، الإحجام عن القيام بواجبات والتزامات تبادلية للدفاع عن الحقوق، هي انتهاك للتبادل وفعل تطفلي، ولا تفضي إلى تعاون طويل الأجل. ومن دون التعاون، فلا حقوق يمكن بنجاح حفظها أو الدفاع عنها.

اللاعدوان مقابل اللاتطفل

إلى جانب المفاهيم المختلفة عن الملكية والحقوق، فإن أهم فراق بين التملكية والليبرتارية هو رفض مبدأ اللاعدوان. فاللاعدوان بمعنى من المعاني مصادرة على المطلوب، فهو يعتمد أساسا على نظرية ملكية. ومن دون نظرية ملكية فلا يمكنك تمييز ما هو عدوان وما ليس كذلك، ما هو دفاع، هجوم، إلخ... ولذلك فقد يختلف الليبرتاريون والشيوعيون، مثلا، بشدة دون الانخراط في العدوان [حول نظرياتهم الخاصة للملكية] لأجل الدفاع فقط، من جهة، عن الملكيات المأهولة بالاستيلاء الأصلي أو المكتسبة

بالتبادل اللاحق، ومن جهة أخرى، عن الفائض الذي تنتجه العمالة أو مختلف الاستحقاقات المتساوية أو العالمية.

لكن ما من سبب يجعلنا نهب الأعداء منفعة اللاعدوان إن لم يهبونا إياها أيضا. فذلك أمر غير تبادلي، وتكلفة دون منفعة. عليك إذن باستباق منفعة العدوان على أعداءك، بأن تصد الهجوم أو تقوم فعلا بنهبهم، سلبهم، استعبادهم، أو قتلهم، وإلا فلن تنال شيئا من كرمك أو تسامحك. ولن يتوانى أعداؤك عن فعل أي من ذلك ما أن تتاح لهم الفرصة.

يتمسك الليبرتاريون بأن التعاملات الاختيارية والتبادلات دائما تكون تبادلية المنفعة [وإن لم تكن كذلك، فذلك ببساطة خطأ لمرة واحدة، وليس ضارا أو لاتبادلي بشكل ممنهج]. ولذلك فإن «الاختيار» عند الليبرتاريين هو المتطلب الأوحد الذي على التعاملات أن توافقه لكي تكون مثمرة. وذلك متفق مع مبدأ اللاعدوان. لكن الاحتيال عبر عدم تناسق المعلومات ممكن دون شك، فحتى إن لم يكن شخص ما ليقدم تمثيلا واضحا عن منتجه أو خدمته لغرض ما، فمن الممكن أن يقدم ما يبدو أنه مناسب، وذلك الشخص أو المؤسسة العارضة هم فقط من يعرفون أفضل أو بشكل مختلف [إلى أن تكتشف الحيلة]. والليبرتارية قد تشرعن مثل هذا الاحتيال بمنع الهجوم ضده [لأنه لا يصل إلى حد العدوان أو الاحتيال الصريح]. لكن قد يكون هنالك سبب وجيه لكي يمنع ويقمع التطفل والاحتيال، بكل صورهم، حتى لو تكلف ذلك عدوانا، لكي يوضع الناس في حدود السلوك المثمر فحسب.

لذلك تجدر إضافة «معلوم بالكامل» و«مضمون» إلى شرط «اختياري».

وأخيرا، فإن التعاملات والتبادلات لها منافع وتكلفة ليس فقط على الأطراف المرتبطة بها مباشرة [المسؤولون عن اتخاذ قرار التبادل أو التعامل]، بل وعلى الآخرين أيضا، الذين ليسوا طرفا فيها. إذا كانت اهتمامات أولئك الآخرين ستحسب عند اتخاذ قرار التعامل أو عدم التعامل، فيجب أن يحصلوا على تعويض، إذا كان القرار سيفرض عليهم تكلفة، أو سيحرمهم من منفعة ما.

لذلك تجدر إضافة حالة أخرى إلى «مبدأ اللاتطفل» خاصتنا، وهي «لا شيء سوى التعاملات الاختيارية، المعلومة بالكامل، المضمونة، الخالية من التأثيرات الخارجية السلبية، وما سوى ذلك ذريعة للقتال».

لو سمحت لي بالحديث مجازيا، فإن يد دارون الباردة ستعاقبنا بالطبع لعدم الانخراط في العدوان بحكمة كما ننخرط فيه بغير حكمة. ومع أن الليبرتاريون مقتنعون بترك منافع العدوان الحكيم جانبا من أجل المبدأ، فمبدأ ترك المنافع جانبا ليس مبدأ تطوريا تنافسيا. ولذلك لم تحرز الليبرتارية أي تقدم، ولن تفعل أبدا.

الضمان

في الأسواق عالية الثقة، يقدّم الضمان من المنتجين إلى البائعين، ومن البائعين إلى المستهلكين. وذلك وعدٌ بأن المنتج أو الخدمة ستوافق توقعات ما أو الحصول على تعويض إن لم تفعل. وببساطة، يتحمل المُنتج كامل المسؤولية أمام البائع، والبائع أمام المستهلك، بأن المنتَج سيفي بالغرض أو الوظيفة الموصوفة لدرجة محددة.

إن الضمان مثمر لأن المنتجين يعرفون معلومات عن المنتج أو الخدمة والتحكم في الجودة أكثر من البائعين، الذين يعرفون بدورهم أكثر من المستهلكين. ولذلك يحفز الضمان تحقيق أفضل النتائج بأقل تكلفة، وذلك عبر جعل تكلفة الفشل واقعة بوضوح

على المسؤولين عن نجاح المنتج. والبديل عن ذلك، أي «تحذير المشتري»، باهظ التكلفة وغير كفؤ مقارنة بالضمان، ويفضي إلى تكرار الجهود الضائعة، حيث يجب على كل مستهلك أن يقوم ببحث شامل ومكلف قبل كل عملية تعامل تجاري. وهذا بعينه هو المعيار السائد في الأسواق قليلة الثقة، حيث المساومة هي العرف السائد، وكل المبيعات نهائية، وسياسات الاسترجاع غير موجودة [وربما لا يمكنها أن توجد، لأنها لو وجدت لانتهكت]، والناس يعتمدون على أقاربهم وعشيرتهم في جل حاجاتهم، والجرائم، العنف، الاحتيال، الفساد، والمحسوبية منتشرة. ويؤدي ذلك كله إلى تكلفات باهظة للتعاملات، وتعاني احتياجات المعيشة لأن أغلب التجارات، التي كانت لتحدث لو لم يكن الواقع كذلك، لا تحدث.

التأثير الخارجي السلبي

التأثير الخارجي السلبي تكلفة مفروضة. كل شيء تقوم به ويفرض تكلفة على الآخرين، سواء كان ضوضاء، رائحة، منظرا قبيحا أو مشتتا، خطرا، ما شئت فقل، فهو تأثير خارجي سلبي. والتربح الشخصي من فرض التأثيرات الخارجية السلبية على الآخرين أمر تطفلي. فأنت تجمع الملكية إجمالا عبر تقليص مخزون ملكيات الآخرين. وأولئك الآخرون ربما يودون منك القيام بشيء مثمر، يعود عليك وعليهم بالنفع، لكنه لا يفرض عليهم تكلفة، أو على الأقل أن تعوضهم عن خسارتهم [مما يخلق دوافع مثمرة ويجعل الخسارات قابلة للحساب]. لكنك إن لم تقم بشيء مثمر، ولم تعوض الناس عن خساراتهم التي تسببت بها، فسينتقمون منك، أو يطلبون من الحكومة فعل ذلك نيابة عنهم.

من أجل التوضيح سنذكر مثالا. منذ بضع سنوات حدث شيء من اضطراب بسبب تطبيق صنعه شخص كي يستخدمه الناس لإقامة مزاد لبيع أماكن انتظار سياراتهم في المرائب العامة في سان فرانسيسكو.

بعض الليبرتاريين دافعوا عن صانع التطبيق والمستخدمين بالقول إنهم يخلقون ويبيعون معلومات عن مواقع الأماكن المتوفرة للانتظار و/أو أن الأماكن كانت عامة وبالتالي ليست ملكا لأحد.

إن بناء أماكن انتظار وعرض بيعها في مزاد هو نشاط مثمر، سيزيد من توفير أماكن الانتظار لتسد الحاجة إليها. والتربح، في هذه الحالة، هو الإشارة التي تقود الإنتاج ودافعه ليكون مثمرا. ولكن أن تبحث عن أماكن انتظار عامة خالية للانتظار فيها، ومن ثم تطلب تكلفة لكي تتحرك منها وينتظر فيها غيرك، ليس سلوكا مثمرا، بل هو سرقة للممتلكات العامة وركوب مجاني. والتربح من مثل هذا الفعل ليس دافعا لزيادة أماكن الانتظار أو مكافأة على فعل ذلك، بل هو ببساطة أخذ ما هو موجود بالفعل ممن يستخدمونه بالفعل. وذلك السلوك **يقلل** من توفر أماكن الانتظار لمن يستخدمونها وفقا لقواعد عامة متفق عليها، ويعرض أن يوقف تقليل توفرها انتقائيا مقابل رسوم. إذا كان السبب الوحيد لكونك في بقعة انتظار، أو بقائك فيها، هو أنه يمكن أن يدفع لك أحدهم كي تتحرك منها، فأنت ببساطة لا تقدم عرضا لإيجاد وبيع المعلومات عن توفر بقعة انتظار، بل أنت المتسبب فيها، فأنت تخلق التوفر بأن تخلق عدم التوفر قبله، لتفرض تأثيرا خارجيا سلبيا. وأولئك الذين يفرضون تكلفة ومن ثم يعرضون التوقف عن فرضها، مقابل تعويض، هم أوغاد حقا.

مثال آخر على ذلك: إذا قمت بإدارة وكر مخدرات في حي جميل فأنت تتربح من فرض تأثيرات خارجية سلبية على جيرانك. فهناك ضوضاء، رائحة، أناس أغراب، قبيحو المنظر، غير جديرين بالثقة، يأتون ويذهبون، جرائم ثانوية، مخاطرة، أناس ثملون متعثرون، انحدار في الحماية، الأمن، النظام والآداب العامة. قد يتمسك الليبرتاري بأنه من «حقك» إدارة وكر مخدرات، لأنه منزلك. وبجانب ذلك، فالتكلفة السلبية يتسبب فيها الزبائن، وأفعالهم ليست مسؤوليتك. فإن كانت لديك مشكلة معهم، أرجعها إليهم. لكن الواقع أن الأمور مرتبطة سببيا بالطبع. لا وكر مخدرات يعني لا زبائن. وبالتالي فمن المنطقي أن يهاجم الجيران منزل المخدرات، بسبب التكلفات التي يتسبب فيها الزبائن، بركل أبوابه وغلقه، أو كما قد يؤول إليه الأمر، بتفويض الحكومة للتصرف نيابة عنهم.

إن لم تعالج التأثيرات الخارجية، التكلفات المفروضة، والتطفل بطريقة ما، إما بالقانون، أو بانتقام غير رسمي، فسيطلب الناس من السلطة معالجة الأمر من أجلهم.

يؤذي الليبرتاريون أنفسهم بشدة، حتى بشروطهم الخاصة، عندما يدافعون عن أعراف الملكية أو مبدأ اللاعدوان، مما يشرعن التطفل أو التأثيرات الخارجية السلبية [عبر منع الانتقام منها] لأن ذلك لن يقود إلا لمزيد من الحاجة إلى السلطة أو الانتقام غير الرسمي. فالليبرتارية تزيد الحاجة إلى السلطة كما هو واضح. ومن القضايا الأخرى التي تعاني من نفس المشكلة هي الحدود المفتوحة والهجرة الجماعية، والتي يؤيدها كثير من الليبرتاريين وليس جميعهم. فما يحدث أن الناس يعانون من تصدع ثقافتهم ولغتهم وتقلص جماعتهم الإثنية [بالمقارنة بالآخرين]، إضافة للتأثيرات الخارجية السياسية الناجمة عن القهر والاستبدال الديمغرافي بجماعات عرقية أجنبية في ظل الديمقراطية، كما يعانون من فقدان الثقة الاجتماعية واحتدام التنافس العرقي بسبب التباين والفروق، وعواقب أخرى

للحدود المفتوحة أو الهجرة الجماعية كتكلفات أو خسارات للملكية. ويؤدي ذلك إلى زيادة الحاجة إلى السلطة في شكل شرطة عسكرية للتعامل مع الجريمة، الإرهاب، الصراع العرقي والفوضى، وفي النهاية لسن قوانين للحدود والهجرة.

إذا كانت الحرية هدفك، بمعنى التحرر من السلطة التعسفية، فلا تقترح تغييرات سياسية تفضي إلى زيادة الحاجة إلى السلطة التعسفية. كان ذلك مثالا على اقتراح يفشل في اختبار الإمكانية الوجودية [وسنعود للمزيد لاحقا].

الجماعية

من أجل أن يكون لديك أي ملكية، ومن أجل أن يكون لديك أي حقوق، يجب على الأفراد التضافر لتكوين جماعات قادرة على المطالبة والدفاع عن حقوقهم وادعاءاتهم بالملكية سويا ضد كل المتحدين.

الجماعية الساذجة تتبنى أن الجماعة تأتي أولا والفرد يأتي ثانيا، أن اهتمامات الجماعة وحقوقها تأتي واهتمامات الفرد وحقوقه تأتي ثانيا. لكن ذلك يفشل مع الفردانية المنهجية. فمن ناحية واقعية، يملك الأفراد اهتمامات لأنهم يتمسكون بتفضيلات وقيم [رغم أنهم قد يتشاركونها في جماعة]. ويكوّن الأفراد جماعات متعاونة لأن فعل ذلك سيخدم اهتماماتهم الفردية.

الفرد مقابل الجماعة عبارة عن مقايضة. فأحيانا، يكون ما هو جيد للفرد ليس جيدا للجماعة [الأفراد الآخرين]، وقد يستفيدون من كبح جماحه.

لكن من مصلحة الفرد أن يكون وسط جماعة جيدة. فطالما أن منافع البقاء في جماعة تفوق تكاليف عدمه [بما فيها تكاليف الفرص] فسيبقى الفرد في الجماعة. والأمر عينه

صحيح في الاتجاه الآخر، فطالما أن منافع الإبقاء على فرد في جماعة تفوق تكلفة عدمه، فستفعل الجماعة ذلك.

كلما كانت الجماعات أكثر عددا وأشد تنوعا، كانت قادرة على ملائمة تفضيلات كل فرد وقيمه. ولكن كلما صغرت الجماعات، باتت أقل قدرة على الحفاظ والدفاع عن حقوق واهتمامات أفرادها ضد الآخرين. وهنا، كما في أماكن أخرى، تواجهنا مقايضة.

الفردية

الفردية الساذجة (أو الفردانية الانعزالية) تتبنى أن الفرد مهم **للغاية** لدرجة أنه ليس من مصلحته أبدا أن يكون أو ينضم لأي جماعة دائمة. والتعاون الفوري لأجل غرض ما هو الجدير بالاهتمام، المفيد، والمسموح به فحسب.

لكن هذا أيضا يفشل مع الفردية المنهجية. تجريبيا، وإذعانا للحق، فإن الأفراد **هم من يقوم** بتكوين جماعات وزمر. وكثير من تلك الجماعات أثبتت أنها دائمة. والجماعات المثمرة، التي تخدم اهتمامات أفرادها، تعد تنافسية بإزاء الأفراد المنعزلين الذين لن ينضموا إلى جماعة. لا يقدم التاريخ أي مثال على مجتمع مكون من أفراد منعزلين واستمروا كذلك في وجه جماعات ذات هوية وتضامن. فلو كان الأمر مرغوبا أو ممكنا، يفترض أن نجد بعض الأمثلة.

والحقيقة أن التوجهات السياسية الغربية **الثلاثة** الرئيسية فردية في عمقها وأساسها.

اليسار فردية لأولئك الذين يملكون **أفقا زمنيا لحظيا**. أعطوني طعاما وملجأ ورعاية صحية وكلية وعفوا عن الديون ومكانة ونشوة جنسية، الآن وفورا، مهما تكن التكلفة على الآخرين وعلى المجتمع أو على مستقبلي الشخصي نفسه.

الليبرتارية فردية لأولئك الذين يملكون **أفقا زمنيا متوسطا**، ويدركون بعض الدوافع والحالات الضرورية للانخراط في الإنتاج والتبادل، لذا فإن كل ما هو موجود عبر حقوق الملكية والسوق وبسببهما لسنين طويلة يجب تنظيم إنتاجه، دون اعتبار لكلفته على التقاليد، الثقافة، العشيرة، الإثنية أو الأجيال القادمة.

اليمين فردية لأولئك الذين يملكون **أفقا زمنيا طويلا**، ويدركون [أو يستشعرون] كامل طيف الحالات والدوافع اللازمة للانخراط في الإنتاج والتبادل، ليس فقط **الآن**، بل لأجل الأجيال القادمة. **فأنا وما يخصني**، يجب تأميننا، الآن وفي المستقبل، ولأجيال قادمة، من خلال حكمة الماضي المكتسبة تطوريا بصعوبة، والحفاظ على مختلف المشاعات [أشياء مثل الآداب العامة، النظام الجيد، والدفاع المشترك] والتي تعطينا ميزاتنا التنافسية التي تفضلنا عن الذين لا يشاركوننا نفس القيم أو تهمهم مصالحنا الفضلى.

يطلق كيرت على ذلك...

«التقسيم الزمني للإدراك والمعرفة»

يختلف الناس في إدراكهم ومعالجتهم لمختلف الهموم على فترات زمنية مختلفة. فالأم التي لديها طفل يبكي ستركز على الرغبات والحاجات الحالية للطفل، وهذا تركيز جيد لأجل هذه المشكلة بعينها. لكن مع مشكلات أخرى، فإن آراء طويلة الأجل، تأخذ في اعتبارها أسباب وعواقب أبعد، قد تكون أكثر نفعا. إذا كانت مشكلتك طفلا يبكي ويحتاج لإطعامه، فمن المنطقي أن تعامله كطفل يبكي ويحتاج لإطعامه، لأنك تريده أن ينمو. ذلك حل جيد. ولكن إن لم تكن مشكلتك طفلا يبكي ويحتاج لإطعامه، فربما لن تريد أن تُعامل بنفس النحو، لأنك لا تريدها أن تتفاقم. وذلك ليس حلا.

الاختبارات التملكية

تقترح الفلسفة التملكية استخدام اختبارات عدة لترشيح التصريحات، الادعاءات، والمقترحات الخاطئة وغيرها. هذه الاختبارات هي الهوية [عدم الخلط]، التناسق الداخلي [عقلاني، غير متناقض]، التوافق الخارجي [تجريبي، «تحقق من الواقع»]، الإمكانية الوجودية [التعزيز الذاتي مقابل الانهزام الذاتي] الأخلاقية [عدم التطفل، التبادل]، المحاسبة الكاملة [بعدم التطفل بالتجاوز]، والإيجاز [البساطة].

إذا كان بإمكانك أن تضمن نجاح تصريحاتك واقتراحاتك ستنجح تلك الاختبارات، فإن تصريحاتك واقتراحاتك صادقة كما يجب أن تكون التصريحات والاقتراحات. قد تكون غير صحيحة، لكنك على الأقل لم تنخرط في إهمال أو احتيال متعمد، بل مجرد خطأ نزيه.

الهوية وعدم الخلط

أ هو أ. أ ليس نفيا لـ أ. نفي أ ليس أ.

«العدالة الاجتماعية» ليست عدالة. فإذا كانت كذلك فلن تحتاج إكسابها صلاحية شرعية. فذلك ليس سوى خلط لفظي وخداع لإضفاء صفة العدالة على الظلم. يمكننا أن نعرف العدالة بموضوعية على أنها الإدارة الواضحة، الموضوعية، والمتسقة للقوانين.

كل مجتمع متحضر يعاقب بالموت من يخطو أمام أتوبيس متحرك. هل هذا عادل؟ نعم، القانون واضح، موضوعي، ويدار باتساق. قد يكون قاسيا أو حتى غير متكافئ، ولكن لا تنتهكه وستكون بخير. أما «العدالة الاجتماعية» [إلى جانب فشل كل من

التبادل، المحاسبة الكاملة، التوافق الخارجي، والإيجاز] فليست عادلة. إنها اعتباطية، غير واضحة، متغيرة دوما، وغامضة، تماما بعكس العدالة...

إن «الإرهاب الأهلي» ليس «إرهابا». إنه محض محاولة لخلط المقاومة والتمرد بلا هوادة ضد حكم غير مسؤول وغير شعبي [أمر يتناوله الناس بإيجابية] وهجوم معاد من قبل ممثلين أجانب غير حكوميين [أمر يتناوله الناس بالاعتراض].

إن هوية البيض ليست هي نفسها القومية البيضاء، والتي بدورها ليست التفوق الأبيض. حينما تنظر إلى مدخل كلمة «اليمين البديل» في دليل نمط الكتابة في «أسوشيتد برس» [AP]، والتي يستخدمها الصحفيون المعاصرون، فمن الواضح أنهم يدركون الفرق، لكنهم ينصحون بالخلط بينهم على أية حال. عند هذه النقطة، نجح دعاة «العدالة الاجتماعية» في الخلط شبه التام للمساواة بين الألوان و«التفوق الأبيض». إن لم تكن ضد البيض، فأنت «عنصري أبيض». لكن لماذا يخلطون كل شيء ليس تطرفا من طرف بتطرف الآخر؟ حسنا، إنهم يريدون منك تأييد **تطرفهم** هم. فمن الأسهل أن يخلطوا كل شيء آخر في ثنائية زائفة ومن ثم يحمّلون الطرف الآخر في تلك الثنائية بكل الأحمال الأخلاقية والعاطفية الأسوأ من بين ما تشمله الأخرى.

«فجوة الأرباح» ليست نفسها «فجوة الأجور»، وما أن تراقب المتغيرات ذات الصلة، بما فيها مجال الوظيفة، الوقت بعيدا عن العمل، الخطر، ساعات العمل، معدل أقل للإناث اللاتي لا يسكنن في مكان العمل، وغيرها... فما من دليل يبقى على «فجوة أجور» جوهرية بين الرجال والنساء، بل هنالك نسبة ضئيلة جدا [نسبة مئوية أحادية الرقم على الأكثر]. لكننا نسمع دائما النسويات الكاذبات الجشعات، الساعيات لتبرير المطالبة بالمزيد، يكررن ادعاء «77 سنتا [للإناث] مقابل كل دولار [للذكور]».

ليس عليك أبدا أن تنظر بعيدا لتجد أمثلة على الخلط المسخّر للخداع أو المصالح الشخصية. وعلى النقيض من ذلك، تسعى التملكية لاقتصاص الترّهات، للإيضاح والتنوير من أجل أهداف مثمرة، بدلا من التشويش والحيرة لأهداف تطفلية.

الإمكانية الوجودية

بتطبيقنا اختبار الإمكانية الوجودية، فإننا نبحث عن السبب الذي يجعل فكرة ما مستحيلة التطبيق. فالشيوعية، على سبيل المثال، مستحيلة التطبيق نظرا لمشاكل معروفة جيدا في الدوافع والحساب [ومن هنا يأتي القول الشائع بأن «تلك لم تكن شيوعية حقيقية» للدفاع عن محاولة تطبيق جديدة].

والمساواة مستحيلة، لأنك حتى لو نجحت في مساواة الظروف المادية، فإن الناس يمتلكون تفضيلات وقيم مختلفة، وسيحكمون على تلك الظروف بشكل مختلف. وما سننجح فيه فعلا هو خلق الظروف لتفاوت من نوع جديد. يقال إن الناس يميلون إلى إدراك التفاوت بشكل سلبي، وبالتالي قد تكون هناك تدابير جديرة بالاهتمام تهدف إلى تقليل التفاوت، زيادة الوئام الاجتماعي، أو لغرض آخر. ولكن ينبغي علينا أن نصر على تنازل الناس عن المساواة كهدف في حد ذاته.

أمر آخر يمكننا التحقق منه هو الاستقرار أو عدم الاستقرار التطوري لاستراتيجية ما. فالإيثار اللاتبادلي غير مستقر تطوريا، لأننا إن لم نفرض التبادل، وإن لم يكن التبادل بشكل ما فارضا نفسه [كما هو الأمر بين الأقارب الذين يتشاركون الجينات، وبالتالي يساعدون مظاهر أخرى لجيناتهم عبر مساعدة بعضهم لبعض] فما من سبب لدى الناس للتبادل. وبذلك يكون دافعهم هو التطفل والركوب المجاني، والإساءة لكرمنا دون رد الجميل، إلى أن نستنزف. وحينها لن نكون قادرين على الانخراط في إيثار لاتبادلي.

تحسين السلالة [اليوجينيا] والإخلال بها

تحسين السلالة والإخلال بها حالة خاصة لاختبار الإمكانية الوجودية، يتعلق بجودة الجينات التي يتم تمريرها وكيف تتأثر أو تتغير بفعل التغيرات الواقعة.

يمكنني أن أقترح أن **كل** سياسة، عرف، تقليد، ممارسة، إلخ، هي إما محسنة أو مخلة بالسلالة، وذلك ليس رأيا شخصيا فحسب. يمكننا القول بأن سياسة ما محسنة للسلالة بشكل موضوعي إذا انتقت لجيناتها وسماتها ما هو ضروري للحفاظ عليها، وأنها مخلة بها إذا انتقت ما هو ضدها.

على سبيل المثل، يمكن القول بأن سياسة إطعام الفقراء، دون فرض قيود على تكاثرهم، مخلة بالسلالة بشكل موضوعي، لأن أحدا ما عليه أن يطعمهم، ومثل هذه السياسة تعاقب القادرين على إطعامهم من أجل مزيد من الدعم للتزايد النسبي في أعداد أولئك الغير قادرين، ولذلك فسيصل الأمر عاجلا أم آجلا إلى نقطة حرجة وبعدها انهيار كارثي.

من جهة أخرى، فقد أمر التقليد الغربي [حول بحر الشمال] أن الرجل لا يتزوج إلا عندما يملك منزله الخاص، محسنا للسلالة بشكل موضوعي [وكلمة زوج *husband* بالإنجليزية تعني حرفيا مالك المنزل]. ولذلك فتحديد حد أدنى للتكاثر لن يفضي إلا لمزيد من تحسين أحوال السكان، ونجاح مزيد من الناس في التوافق مع ذلك المعيار القديم.

ولذلك فتقسيم الأشياء إلى «محسن» أو «مخل» بالسلالة نظام قياس مفيد لتقييم أي سياسة أو ممارسة. والقول بأن «تحسين السلالة/اليوجينيا» سيئ أو عار هو نكوص بلا ريب.

الأخلاق

التبادل وعدم التطفل هما أخلاق موضوعية، وشرطان للتعاون. وليس من مصلحة شخص أبدا، على المدى البعيد، أن يستمر في التعاون مع متطفلين لاتبادليين. فحتى لو أراد أن يستمر في التعاون مع متطفلين لاتبادليين، فسيصل في نهاية الأمر إلى العجز عن تحمل استمرار التعامل وفق هذه الشروط. ومن هنا، فإن التعاون مع المتطفلين اللاتبادليين ليس ممكنا وجوديا، ومن الصعب أن نحدد لماذا قد يراه أي شخص أمرا مرغوبا، خاصة أن التعاون المثمر التبادلي، مع الأصدقاء والحلفاء، أوفر ربحا بكثير.

ليست الأخلاق إلزامية. بل هي إلزامية فقط عند التعاون، والتعاون ليس إلزاميا. حسنا، ربما يكون بعض التعاون إلزاميا، خصوصا عندما يكون أفضل من عدمه. إن استراتيجية أفضل تكون دائما مستقرة تطوريا، لكن ما من تعاون محدد يكون إلزاميا في العادة. فلديك في العادة خيار ما لاختيار أي تعاون عليك خوضه.

المحاسبة الكاملة

المحاسبة الكاملة تعني عمل حساب كامل ودقيق لكل التكلفات والمنافع. كثيرا ما نرى شخصا يجادل في منافع اقتراحات يفضلها دون ذكر تكلفتها، أو أن يجادل في تكلفة ما يعارضه دون الاعتراف بمنافعه. ويطلق سكوت آدامز على ذلك «النصف رأي». ومن الممكن أيضا أن يتم ذكر التكلفات والمنافع، ولكن بشكل غير دقيق أو كامل.

أعداء التملكية

لا يلتزم الجميع أو ينفتحون حتى على مبدأ الحقيقة واللاتطفل. فالبعض يتفانى في الخداع، التطفل، والاحتيال. وفيما يلي سنعرض بعض أهم المتهمين بهذه الأساليب:

الإكراه الأنثوي

إن مكائد واستراتيجيات بلاغية أنثوية، كالتذمر، التوبيخ، الفضح، التظاهر، النداءات العاطفية، النداءات الشعبية، الإهانات، السخرية، النميمة، الوعظ الأخلاقي، وهلم جرا، ليست ذات فائدة محددة في اكتشاف أو نشر الحقيقة. لكنها ذات فائدة كبيرة في نشر وتفشي الأكاذيب التي تخدم المصالح الشخصية، لأنها لا تحوي نظام تصحيح أو اختبار للأخطاء. ولذلك فحين تستخدم النساء، ومخلوقات مخنثة أخرى، التذمر، التوبيخ، الفضح، التظاهر، النداءات العاطفية والشعبية، الإهانات، السخرية، النميمة، الوعظ الأخلاقي، إلخ، فنحن لا نصنفهم كمشاركين حسني النية في النقاش، بل كمتطفلين شموليين كاذبين.

إن هدفهم من استعمال تلك المكائد ليس الاكتشاف المتبادل للحقيقة، بل هو ببساطة **الحصول على مبتغاهم.** والطريقة التي يحققون بها ذلك تكون بفرض تكلفات اجتماعية، تكلفات نفسية، تكلفات طاقة، تكلفات وقت، إلى أن تذعن ببساطة وتعطيهم ما يريدون. والسبب في استخدامهم تلك الطرق هو تجنب التكلفة العالية لعرض شيء **قيّم** مقابل ما **يرغبونه.** ولذلك نطلق على التذمر، التوبيخ، الفضح، التظاهر، إلخ... الطرق الأنثوية **للإكراه**، وهي نظيرة الطرق الذكورية للإكراه [المسماة عنفا].

لكن الطرق الذكورية للإكراه [العنف] لا يتأصل فيها الخداع أو التطفل. فهي تتطلب قوة من أجل توظيفها، والأقوياء قادرون دائما، ولديهم الإرادة دائما، لعرض شيء ذي قيمة في المقابل. ومع أن الطرق العنيفة **قد** توظف في أغراض تطفلية، **وقد** توجه بالأكاذيب أو تهدف إلى تعزيز الأكاذيب. لكن القوة الأعظم **تتطلب** صدقا وتعاونا. أما الأكاذيب والتطفل فتوهن القوة، بينما يعززها التعاون، والحقيقة متطلب منطقي

للتعاون [فليس من مصلحة أحد أن يتعاون مع أصحاب المصالح الشخصية المخادعين]. وما من فرد أو جماعة ستزدري الحقيقة والتعاون، ثم يغدو بإمكانها أبدا أن تصبح قوية فعلا بإزاء الذين يتبنونهما.

وعلى نقيض ذلك، فطرق الإكراه الأنثوية سبيل وملجأ الضعفاء. فالضعفاء جوهريا أضعف إرادة، وأقل قدرة، على تقديم قيمة في المقابل، وليس للضعف حد أدنى. فالأكاذيب التطفلية تضعف الناس، مما يجعلهم بذلك أكثر قابلية وعرضة لتوظيف أكاذيب تطفلية أكثر.

يعزى استشراء طرق الإكراه الأنثوية، وما يصاحبها من استشراء للتطفل والأكاذيب إلى عامل واحد بشكل أساسي، وهو أن النساء والمخلوقات المخنثة الأخرى أصبحوا أقل عرضة للثأر العنيف والقمع باستخدام طرق الإكراه الذكورية مما كانوا عليه سابقا.

خداع بعد الحداثة

يستخدم الخداع البعد-حداثي العديد من الطرق المتشابكة لدفع وإدامة الكذب عبر رفع كلفة دحضه، ودون معالجة نقاط الخلاف.

قد يتضمن ذلك طرق الإكراه الأنثوية [التظاهر، الفضح، التوبيخ] لرفع التكلفة الاجتماعية للخلاف، أو قد يتضمن غموضا متعمدا، علما زائفا ومغالطات، لرفع التكلفة المعرفية والوقتية للدحض مثل التشقيق [البيلبول].[1]

ومن الطرق الشائعة الأخرى «التأطير» [الخلط والمحاسبة غير الكاملة] لتقديم رواية أو صورة خاطئة، والتحميل [إضافة محتوى عاطفي أو معنوي خيالي] والمبالغة [في التكرار] من أجل إرباك الملكات العقلانية واقتراح الاستنتاج المطلوب بإثارة رد عاطفي.

(1) أسلوب تحليل وتأويل يتصف بالتحايل والتخريجات، ويستخدم في دراسة التلمود.

وذلك أسلوب أساسي لدى الإعلام والشخصيات السياسية.

إن أحد أكثر الأساليب البعد حداثية تدميرا هو أطنان المديح اللامستحق. وسواء كان المديح اللامستحق موجها «للهمجي النبيل» [والذي عادة ما يكون أبعد ما يكون عن النبل] أو موجها لانحراف جنسي، أو لنسوية مريضة بالسمنة، فإنه لا يقوم أبدا إلا بسلب المديح من أولئك الذين يستحقونه. إنها طريقة لمهاجمة ونقد وتقويض وتمزيق أصحاب الجدارة والتفرد، دون القيام بأي شيء من هذا القبيل. ورغم كل شيء، فما من إهانة إطلاقا، بل هو تقديم مجاملة فحسب! لكنها مجاملة للمتلقي الخاطئ، وبالتالي فهي دوما إهانة للمتلقي الصحيح. فأن تجعل الأسوأ يبدو أفضل يجعل الأفضل يبدو أسوأ.

إذا تناولنا الأساليب البعد حداثية في مجملها، فإننا نجد أنها تمكن ممارسيها من «اختراق» «سوق الأفكار» من أجل ألا تفوز الأفكار الجيدة. والأفكار الجيدة، وهي شذرات من الحقيقة والحكمة، ستصبح محاطة بالكثير جدا من الهراء بحيث يصبح من الصعب على أي أحد أن يجدها. وتصبح الأفكار السيئة محمية بالإكراه الأنثوي، فيخشى الناس تحديها. ذلك أن تحديها يضعهم أمام وابل من الهجوم على كل القنوات والترددات طوال الوقت.

إن المشكلة الأساسية تكمن في أن الناس بإمكانهم تكديس الهراء بسرعة لا تمكن أي أحد من جرفه. فبإمكان الكذب أن يكون رخيصا وسهلا للغاية. أما المصداقية فغالية، تتطلب الكثير، وصعبة. وبالتالي لا يبقى للحقيقة من طريق لكي تسود سوى أن يأخذ الصادقون مجاريفهم ويجرّفوا بها، ليس الهراء، بل صناع الهراء أنفسهم. اجعل الكذب

مكلفا وسيهجره الناس. ولكن اجعله رخيصا، وحتى في حال لم ترضخ للأكاذيب، فسيعمد الكاذبون بسهولة للكذب على من سيرضخون لذلك، ومن ثم سيعودون إليك بقوة وأعداد كافية لقهرك. لقد كانت «**حرية التعبير**» فكرة نبيلة، لكنها فشلت. يجب أن نقتصر على «**التعبير الصادق**» فحسب.

الاشتراكية

تباع الأفكار الاشتراكية عادة بمصطلحات أخلاقية، عقلانية، ومثالية. ووفق هذه المصطلحات، فهي دائما كاذبة.

لست مستحقا لأي شيء طالما لا يستحق أحد غيرك أي شيء. وعلاوة على ذلك، فبينما يمكنك أن تنظم ادعاءات ودفاعات عن استحقاقاتك ضد اعتراضات الآخرين، الذين تأتي استحقاقاتك على حسابهم، فإن الطرق الاشتراكية لفعل ذلك تحتوي مشاكل معروفة جيدا.

رغم ذلك، فبعض المخاوف الاشتراكية يمكن معالجتها عبر تجارة مثمرة، ذات منفعة متبادلة. وبعض السياسات الاشتراكية يمكن أن تبنى كمقايضات ذات منفعة متبادلة، وبعض التفضيلات الاشتراكية يمكن التكيف معها بالتعاون [بدلا من الصراع] بين الطبقات. وبهذه الطرق، بإمكاننا اجتثاث أغلب جذور الاشتراكية الخبيثة وسلبها كثيرا من التأييد المحتمل.

فالناس لن يؤيدوا نظاما لا يبدو أنه يعمل لصالحهم. وإذا ترك بعض الناس في الخلف لعدم قدرتهم على المشاركة المجدية في الإنتاج [أو لأي سبب آخر] فمن الوارد أن يثوروا، ينهبوا، أو يثيروا الشغب، بدلا من أن يموتوا بهدوء أو أن يعانوا من الفقر وسط الأبهة.

لكنك إن دفعت لهم ليتصرفوا جيدا، وإن دفعت لهم لئلا يتكاثروا، فتلك مقايضة مثمرة. وبإمكان الطبقات المنتجة أن تقول «أنظروا، بإمكاننا دعم طريقة حياتكم طالما أنكم لا تقفون في طريقنا، وطالما لا تكدرون السلم والنظام والاستقرار اللازم من أجل أن ننتج، وطالما لن تمرروا عجزكم للجيل القادم، وبالتالي فإن دعمنا هذا هو الحل الأفضل لهذه المشكلة». ذلك حل مربح للطرفين.

خيار بديل هو أن تدفع للطبقات الدنيا للخدمة العسكرية، لئلا تعيق إنتاج الطبقات المتوسطة أو حكم الطبقة العليا، بل تقاتل للدفاع عنهم، وبذلك يكون لها نصيب من المنافع.

النسوية

لقد قلنا، ويمكننا أن نقول، ما يكفي لملء مجلدات عن النسوية. وقد تكلمت آنفا بالفعل عن مشكلة الإكراه الأنثوي.

إن ما ينبغي فهمه بخصوص النسوية هي أنها تنشأ في المقام الأول عند نساء قليلات الشأن، نساء لا يمكنهن الحصول على مبتغاهن من الرجال بالمقايضة، لافتقادهن أي قيمة في المقابل [سواء كان السبب أنهن سمينات، عجائز، عقيمات، قبيحات، كسولات، ذميمات، أو قل ما شئت].

ولمسعى النسويات شقان:

أولا، أن يحصلن على من يردن من الرجال بكلفة أقل، مستخدمات طرق الإكراه الأنثوية [التذمر، التوبيخ، الفضح، التظاهر، إلخ].

ثانيا، تخريب منافساتهن، أي النساء ذوات القيمة لدى الرجال، وذلك بملء رؤوسهن بترهات ماحقة، وحثهن على هجر قيمتهن مقابل لا شيء.

وفي ضوء ذلك، فإن كثيرا مما هو مبهم عن النسوية يصبح ذا معنى. فهل يرغبن فعلا في «إعادة تشكيل» «معايير الجمال» لدى الرجال؟ ربما، وربما لا. لكن الأمر الذي لا ريب في قدرتهن على فعله هو إقناع النساء الأخريات بالتقليل من اهتمامهن بأنفسهن، كي يظهرن هن بالتالي أفضل بالمقارنة.

يظن كثير من الناس أن النسوية كانت على الطريق الصحيح في البداية لكنها «انحرفت بعيدا جدا». لكن الحقيقة أنها بدأت باستخدام الإكراه الأنثوي للحصول على حق الانتخاب. والإكراه الأنثوي خداع ومتطفل. لكن من السهل جدا إثبات أن حق تصويت النساء استحالة وجودية طويلة الأمد. وتلك الحجة تعتمد على بعض من النقاط الواضحة بإنصاف.

1. التصويت الانتخابي إما يوجه العنف أو يحل محله.
2. تفوق العنف الحقيقي يسد حاجته الرجال، وتفوق العنف المحتمل **لا يسد حاجته** الرجال.
3. يصوت الرجال والنساء، في المتوسط، بشكل مختلف.

وكل من هذه النقاط الثلاث، في اعتقادي، لا يمكن دحضه.

بالطبع فهناك الكثير مما يمكن قوله حيال هذا الأمر. لكن ما يجب قوله فعلا أن تصويت النساء ليس مستقرا، وسيفضي حتما إلى العنف في النهاية. فكلما زاد عدد النساء اللاتي يصوتن من أجل مصالحهن، وفرض أولوياتهن، كما يفضلنها، على حساب مصالح الرجال، كلما تصاعد التوتر إلى أن نصل للانهيار، لأن الرجال هم من يطلب

منهم سد حاجة العنف الحقيقي الذي يضع نتائج الانتخابات قيد التنفيذ، أو الإحجام عن العنف المحتمل لمنع نتائج الانتخابات من التنفيذ.

لكنه ليس من **الواجب** علينا القيام بأي من الأمرين. **فنحن نستطيع القيام بالعكس.**

لقد حصلت النساء على حق التصويت بالاختباء وراء كذبة أن استبعادهن السابق كان اعتباطيا وبلا أساس، وبالتالي فهو غير ضروري وظالم، وهذه هي الكذبة الواجب دحضها الآن. وهذه الكذبة أيضا نابعة من جهالة [وربما عن قصد] بالسياق.

الحقيقة هي أن النساء استبعدن من السياسة لأن المؤسسات السياسية كانت اختراع الرجال، وذلك لتعمل كحل أوسط وبديل عن الحروب، التي هي بدورها ميدان ذكوري.

بإمكان التصويت والسياسة أن يكونا بديلا اقتصاديا عن الحروب، طالما أن الفائزين لا يسعون للاستئثار أو فرض ما يكفي لجعل الحرب حلا أفضل لدى الخاسرين.

إذن فبالإمكان أن يصبح الأمر مربحا للطرفين، فيزيد ربح الفائزين، وتقل خسارة الخاسرين، بشكل أكبر مما يمكنهم تحقيقه بالحروب، وذلك لأنهم لن يضطروا إلى تسوية الأمر بصراع مسلح، وبالتالي فإن السياسة بإمكانها أن تكون مثمرة ومستقرة، طالما أنها تظل ضمن تلك الحدود.

لا تشارك النساء في الحروب [ومن الأفضل ألا يفعلن] وبالتالي فلا ضرورة البتة لكي نشركهن في غنائم السياسة، فذلك يضمن نعمة كبيرة لم يكتسبنها، وهي منفعة لن يستطعن الحصول عليها بطرق أخرى. لقد كان ذلك تدليلا خالصا، وتكلفة دون منفعة عادلة. لم يكن عنف النساء بحاجة لشرائه لأنهن لا يلوّحن به.

ولجهلهن بالسياق والمجال، ولأنهن تاريخيا لم يشاركن أبدا، وكذلك لأنهن لا يفهمن أن الحرب هي البديل، وأن السياسة ليست سوى طريقة لتجنب الحروب، وبالإمكان دائما الرجوع إلى الحروب، وبالتالي فإن النساء لا يدركن أي حدود. فلا يهمهن سوى الطلب والسعي إلى فرض المزيد دائما.

وإضافة إلى ما سبق، لا تجلب النساء أي غنائم، بل يأخذنها سريعا فحسب. فهن لا يشاركن بشيء، لا يخاطرن بشيء، ولا ينذرن بشيء. وبالتالي فلن يكون إلا لائقا وصائبا ألا يحصلوا على شيء في تلك الحلبة.

لقد ظن رجال الأجيال السابقة أن بإمكانهم تحمل تدليل النساء بهذه الطريقة، لكن تكلفة ذلك تزداد باستمرار، ولن تملك إلا الازدياد. ولكن لم يعد بمقدورنا الآن تحمل تلك التكلفة. وحتى إن أردنا أن نفعل، فإن الثمن الذي سندفعه سيكون حضارتنا ومستقبلنا، وذلك سعر باهظ للغاية لكي نحتمله.

كلما استمرت نتائج الانتخابات في الانحراف عن النتائج المحتملة للحرب - والنساء يتسببن في انحراف هذه النتائج، لأنهن يشاركن في الانتخابات لا في الحروب - أصبح الدافع أكبر لدى أولئك [الرجال] الذين يملكون الوسائل للتوقف عن لعبة الديمقراطية والشروع في لعبة الحرب. فتلك لعبة بإمكاننا الفوز بها، وإن كان كل ما نحتاجه للفوز أن نبدل الألعاب، فسنبدلها عاجلا أم آجلا. وذلك أمر مفروغ منه.

من أجل ذلك، وبهذه الكيفية، سينتهي حق تصويت النساء، لأنه غير مستقر ويتبدد سريعا. لكن على الرجال أن يدركوا لماذا عليهم خوض القتال.

عندما يصوت الرجال، فهم يحافظون على أموال بعضهم البعض، يحافظون على حياة بعضهم البعض، وذلك بعدم القتال على أي شيء. أما حين تصوت النساء، فهن يحصلن

على شيء مقابل لا شيء. وقريبا لن نمتلك أي شيء لكي نعطيه، بل الكثير لكي نأخذه، وبطريقتنا.

الديمقراطية

إن إنهاء الديمقراطية، المساواتية، وحكم الأغلبية هو أمر موصى به دائما وخطوة في الاتجاه الصحيح. فللديمقراطية دوافع خبيثة [كما يصف هوبه]. وهي أشد تدميرا على المدى البعيد، فالديمقراطيات تربي أناسا مخلين بالسلالة، لأن الديمقراطيات هي مزارع أصوات [ما دامت كل الأصوات متساوية] وأفضل الطرق الاقتصادية لجني الأصوات هي أن تربي طفيليات معتمدة عليها.

يقول ليساندر سبونر «الاقتراع إما أن يمثل رصاصة، أو لا يمثل شيئا»، لكن الرصاصة أشد صدقا. فكل الدول تطلب تأييدا وموافقة طوعية لعدد كاف من الأفراد والجماعات من أجل إخضاع الباقين. وينشأ الائتلاف الذي يقوم بهذه المهمة عبر التفاوض والمقايضة [أنت تريد هذه المنفعة، أو تلك، من أجل أن تشارك في ائتلافنا؟ حسنا، نحن نريد هذه الامتيازات في المقابل].

والحقيقة هي أن الديمقراطيات تضع حدا أدنى واطئا للتأييد الشعبي، عند 51%. وأي ديمقراطية لن تحكم أبدا بائتلاف أكبر من 51%. وإن حصلت على أعلى من 51% من الأصوات، فقد وضعت إيجارا على الطاولة. بإمكانك أن تحصل على المزيد، أو تعطي أقل، وسيظل الفوز بالانتخابات من نصيبك.

بالإضافة لذلك، فإن كان هدفك هو الزيادة القصوى لأرباح الفوز الانتخابي، من حيث الإيجارات المأخوذة، فإنك ستبني ائتلافك بأرخص الأصوات، وأقل الأفراد أهمية وأكثرهم تطفلا.

إن صوت الرجل الغني باهظ الثمن، وعليك ألا تستولي على معظم ثروته. لكنك إن فعلت، فبإمكانك أن تشتري الكثير من الأصوات. وبينما يقتات الـ51% على المنتجين، تبدأ أعدادهم بالازدياد. وهذا ما يحدث عندما تطعم المتطفلين. وكما قلنا، فلست بحاجة لما هو أعلى من الـ51% من الأصوات، ولذلك فالائتلاف الحاكم في أي ديمقراطية سيكون دائما على استعداد للتخلي عن أكثر الأعضاء إنتاجية ورميهم للذئاب، وذلك لاستنزافهم في المقابل. ولهذا السبب تضعف الديمقراطيات دائما وتصبح أكثر تطفلا، وكذلك «لا يسبح كثولو إلا ناحية اليسار» وبإمكاننا أن نلاحظ، في كل نظام ديمقراطي، «تأثير شقاطة»[1] مستمرا.

وعلى النقيض من ذلك يكون الحكم السلطوي الحكيم، حيث يبدأ ببناء ائتلاف مؤيديه من أفضل الناس. وبينما لا يحتاج لجذب 51% من التأييد ليحتفظ بحكمه، فلا سبب لديه للتوقف عنده فحسب. والتأييد أقل تكلفة وأعلى ربحا، بشكل عام، من الإخضاع.

ولذلك فإن سلطويا حكيما سيستمر في المفاوضة لنيل مزيد من التأييد حتى لا يتبقى أحد يلزم إخضاعه، سوى أولئك الذين لا يملكون شيئا يعادل قيمة ما يطلبونه في المقابل للمقايضة من أجل تعاون سلمي، أي الذين تكون طلباتهم جد مكلفة وليس معقولا أن تستحق تدليلا، وباختصار فهم الناس الواجب إخضاعهم.

لذلك فإني أتوقع للأنظمة السلطوية، بشكل عام، أن تكون أمينة، مثمرة، وأقل تطفلا من تلك الديمقراطية.

وهذا التوقع يأتي من دراستنا للملكيات التاريخية، وخاصة تلك الأوروبية.

(1) جهاز ميكانيكي يسمح بالحركة أو الدوران في اتجاه واحد فقط، ويمنع الحركة في الاتجاه المعاكس.

مجالس الحكومة وحكومة المقايضة

إن حلا أفضل بديل للحكومة التمثيلية من الديمقراطية [حكم الأغلبية] هو مجالس الحكومة التي تمثل طبقات مختلفة. تقليديا، كانت الممالك الغربية تنقسم إلى ثلاث طبقات: من يقاتلون، من يعملون، ومن يصلّون؛ أي الأشراف، العامة، ورجال الدين. وحدوث تغيير لذلك أمر وارد. فقد جمع الإنجليز الأرستقراطية ورجال الدين معا في طبقة النبلاء. ولهذا السبب لا يملك البرلمان أكثر من مجلسين. ولدى الهند [التي تستمد جذورها من نفس الثقافة الهندو-أوروبية القديمة] طبقة رابعة، هم المنبوذون. لكن العدد ثلاثة هو القياسي.

ما من خيارات في الديمقراطية سوى الذين يهمهم أن ينتصروا ويسودوا، والذين سيُخضعون وسيضحى بهم. فالديمقراطية، الاحتكار، أو حكومة الأغلبية لا يمكنها أبدا، وهي عاجزة دائما، عن التوفيق بين المصالح المتضاربة. فمتى تكن المصالح متجانسة ومنحازة لبعضها، يمكن للديمقراطية أن تعمل جيدا. ولهذا السبب فهي تعمل جيدا في الشركات، لأن مصالح أصحاب الأسهم متجانسة بشكل أو بآخر من أجل أقصى ربح، وما من سبيل لكي يربح البعض على حساب الآخرين. ولنفس السبب تعمل الديمقراطية عموما في الأمم المتجانسة.

ولكن ما أن تبدأ المصالح في الاختلاف والاصطدام، فسوف تحتاج لمجالس حكومية، ولتشارك في السلطة، من أجل التفاوض بين الطبقات، وإلا سيصطدم الأفراد والطبقات ببعضهم. فإذا أراد أفراد من طبقة ما شيئا من أخرى، فإنهم سيطلبون

مقايضة، وسيقدمون شيئا في المقابل لتكون المقايضة ذات جدوى بالنسبة لهم. أما في حال لم يقدموا شيئا، أو كان ما قدموه غير كاف، فسيصبح مآل طلبهم التصويت.

إذا خُرِق عقد التعاون والمقايضة، فستؤول الأمور إلى الحرب والصراع، كما هو الحال عند تصويت النساء. وفي هذه الحالة فحسب، سيفهم جميع الأطراف جليّة الموقف، بدلا من التستر خلف شعارات طفيلية وعظية عن الحق السماوي للأغلبية.

القانون العرفي

القانون العرفي قانون قاض وهيئة محلفين مستكشف، أي قانون تطوري. ببساطة، فالقانون العرفي هو «لا تفعل شيئا قد يوافق اثنا عشر شخصا عشوائيا وقاض فقيه على معاقبتك لفعله». إذا لاحظ شخص سلوكا يفرض عليه تكلفة أو سرقة أو تدميرا لملكيته [وفقا للمفهوم التملكي للملكية] فإنه سيذهب بقضيته للمحكمة. وفي حال وافقت المحكمة على تقديره لمستحقه، فإن تحديثا سيطرأ على القانون ليجرم ذلك السلوك. لذا فبإمكان القانون العرفي أن يتكيف بسرعة وبدقة مع أي ابتداع في قواعد الملكية، التطفل أو الجريمة.

وبالطبع سيختلف الناس حول ما يعتقدونه تكلفة، ملكية، أو أساسا مناسبا شرعيا للانتقام. ومتى اكتشفت مثل هذه الاختلافات، سيتم تسويتها على مدى طويل عبر مناظرة، نقاش، عزلة ذاتية، أو عبر صراع في حال فشل ذلك كله.

إذا رأى أصدقاء لي أن القانون جيد، ورأيتَ وأصدقاء لك أن القانون سيء، وانجرفنا بخلافنا بعيدا وبشدة عن أي إمكانية للتوافق، فنحن إذا في حالة حرب. وأيا يكن الأكثر صوابا منا، وبثبات باقي الأشياء، فإن نصره يصبح أرجح [ويكون للنصر نتائج جينية،

اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية وعسكرية]. وذلك هو مبدأ القانون المكتشف، القانون التطوري، القانون العرفي.

أما التشريع [النيابي] فإنه، على النقيض، لا يمتلك مثل هذا الاتجاه التصحيحي، إلى أن يقع في كارثة شاملة، ذلك أنه بطيء التفاعل صعب التكيف.

سوق العنف والتقييمات الذاتية السلبية

لدى كثير من الليبرتاريين إيمان بأن نتيجة العنف، وخصوصا العنف الهجومي، سلبية دائما. فالأسعار تحوي معلومات وأسواق تتوسط فيها [بشكل يعظم من المنفعة الذاتية]. أما العنف فوظيفته تقتصر على إعاقة ما يعطل الأسواق، يدمر مؤشرات الأسعار، ويكدر حال الجميع.

لكن ذلك ليس صحيحا.

فأولا، ليست لمقايضات السوق نتيجة إيجابية دائما. فإذا كانت خداعة أو تتسبب في تأثيرات خارجية سلبية لمن ليسوا جزءا منها، فبذلك ستصبح نتيجتها سلبية.

وثانيا، فإن العنف في حد ذاته إشارة ناقلة للمعلومات. إن تحذيرا يعبر عن تقييم ذاتي يقوم بنفس وظيفة العروض في السوق. «مهلا، لا تفعل ذلك وإلا نتقاتل».

إن الابتداء بالتعدي يبرهن على وثاقة تلك المعلومات كما يفعل دفع الأثمان في السوق. فالمرء يتحمل تكلفة حقيقية، وخطرا حقيقيا، إذا لجأ للعنف. [وبالضد من ذلك، فالنحيب ولعب دور الضحية لا يبرهن على وثاقة تلك المظلمة كما يفعل اللجوء للعنف، وبالتالي فمن المحتمل أن تحدث تلك الأفعال نتيجة سلبية إذا تم التساهل معها، وذلك

تماما كما تتسبب السرقة في نتائج سلبية في السوق، وذلك لأنها لا تقدم برهانا كافيا وقيمة معروضة عند المقايضة].

كل من الأسواق والأسعار من ناحية، والعنف والتهديدات من ناحية أخرى، يعد مكونا أساسيا لمجتمع واقتصاد ذوي استقرار، كفاءة، وفعالية. وحين نقمع أيا منهما بأكمله لأجل منفعة الآخر، فإننا بذلك نلفظ منفعة ما سنقمعه، ونحرف الدوافع أيضا نحو نتائج مدمرة. وما من مجتمع يفعل أيا من ذلك ويظل بإمكانه أن يتنافس، على المدى الطويل، ضد مجتمع يقوم بموازنة عقلانية بين الأمرين، مستفيدا بذلك أمثل استفادة من المعلومات التي تقدمها المقايضة والصراع معا.

إن العنف وسيلة للتعبير عن تقييمات ذاتية لا تصل إليها مؤشرات الأسعار، وهي بدورها كثيرة ومتشعبة كتلك الأخرى. والمجتمع الفعال المزدهر سيحتاج إلى نظام أسعار، لكن نظام أسعار دون نظام تهديدات أو عنف يكون مختلا تماما، مثل مجتمع يقوم على نظام تهديد وعنف دون نظام أسعار.

الحـدود

الحدود مماثلة لنطاق الملكية. فكلاهما اعتباطي وبناء اجتماعي لا يقوم إلا بموجب اتفاقية. ورغم ذلك فسبب وجودهما هو المكافآت الداروينية التي يظفر بها من يديم استخدامهما.

نطاق الملكية يتواجد عندما يدعي الأفراد حقهم في منطقة وينجحون في الدفاع عنها.

الحدود تتواجد عندما تدعي الجماعات حقها في منطقة وينجحون في الدفاع عنها.

فإذا كان نطاق الملكية هو الفواصل بين حيازات الممتلكات، فإن الحدود يمكن اعتبارها فواصل بين أنظمة حكم الممتلكات.

عمليا، تكون لديك الملكية وحقوق الملكية التي يعترف من حولك بحيازتك إياها، وتكون لديهم النية في مساعدتك للدفاع عنها والحفاظ عليها. فلا يمكن لرجل الوقوف وحيدا في مواجهة العالم. لكن ما يكفي من الاتحاد بإمكانه إبعاد اللصوص، المتطفلين، والمخربين إلى الأبد، شريطة ألا يسمح أحد بعبورهم إلى الداخل.

ولذلك فلدى الناس مطلب عقلاني لقاء أن يعترفوا ويدعموا ملكيتك الخاصة [بالإضافة إلى اعترافك ودعمك لملكيتهم]، وهو أن تساعدهم في دعم الحدود المشتركة.

قد لا يكون عليك أن توافق على هذا المطلب، لكنك إن رفضت فستجد موقفك وحيدا جدا.

العرق، الإثنية، والقومية

نادرا ما نجد الإيثار في الطبيعة، باستثناء إيثار الأقارب، وذلك لأن القرابة تجعل التبادل مفروضا ذاتيا بشكل تطوري. إن شيفرة جين تساعد على السلوك الإيثاري تجاه الأقارب ستساعد ذلك الجين على الانتشار والاستمرار [بينما تساعده مظاهره الأخرى]. كما أن القرابة تجعل الانشقاق غير مستقر تطوريا نظرا لمتطلباته الذاتية القاسية والمقيدة. ولذلك فإن الجينات التي تساعد على سلوكيات الانشقاق عن الأقارب ستؤذي بذلك مظاهرها الأخرى، وبالتالي ستعاني من عيوب تنافسية مع الآخرين.

وبناء على ذلك، فإننا نتوقع رؤية إيثار كبير تجاه الأقارب وفيما بينهم [لأن الثقة من أشكال الإيثار، حيث تستلزم تحمل المخاطر والتكلفات من أجل الآخرين، أملاً في التبادل] أكثر مما نجده تجاه أو فيما بين غير الأقارب أو الأقارب البعيدين، ويبدو أن

ذلك هو ما نجده عند المجتمعات الأكثر تحيزا لإثنيتها [العشائرية والقبلية] التي تكون أقل ثقة، وممزقة بالصراعات.

لكن المجتمعات الغربية أقل تحيزا إثنيا، أقل عشائرية، أقل قبلية، وأكثر ثقة، أكثر إبداعا، أكثر سلاما، وأكثر استقرارا من بعض المجتمعات الاخرى، لكن ذلك لا يفترض أن كونية خالصة [مجردة] وفردانية ستكون أكثر ثقة وإبداعا، أو أكثر سلاما...

فالمجتمعات الغربية أكثر ثقة من تلك القبلية. لكن ذلك لا يرجع إلى أن القرابة ليست عاملا، بل إن الواقع هو أن هناك جماعات قرابة أكبر حجما، وذلك بسبب زواج الأباعد، الذي سمح بتعميم إيثار الأقارب وثقة الأقارب بين أمم متجانسة. وبذلك يكون الجميع على الأقل مرتبطين من بعيد ببعضهم البعض، ويظل قلة منهم أكثر أو أقل قرابة بشكل جذري. وبالتالي فإن الأقارب القريبين سيكونون دائما أكثر تعاونا، أكثر إيثارا، وسيتمتعون بثقة أكبر من الأقارب البعيدين أو غير الأقارب، لكن ما تراه في المجتمعات الغربية من ثقة عالية يعزى إلى أن الجماعات نفسها كبيرة.

قد تكون الثقة البين-جماعية لدى المجتمعات القبلية أعلى، لكن جماعاتهم صغيرة جدا، وهنالك الكثير منها، وبالتالي فهم يتصارعون.

بإمكان التبادل أن يفرض تقنيا [عبر استباق المراقبة والتنفيذ] على مسافات أكبر من حيث القرابة، مقابل تكلفة ما. وتتناسب تكلفة السلوك التعاوني عكسيا مع القرابة.

وذلك ما يجعل ترسيم الحدود بين داخل/خارج الجماعة على أسس عرقية، إثنية، أو قومية أمرا عقلانيا، مثمرا ومستقرا، وذلك من أجل الاستفادة من الثقة العالية بين الجماعة، والتوفير عبر المقايضات قليلة التكلفة داخل الجماعة. وبقدر ما يود الناس ادعاء

أن هذه رجعية عفّى عليها الزمن، فهي ببساطة ليست كذلك. وما من دليل يوافق تلك الفرضية.

الهرميــة

سأخدم السيد الذي سيخدمني. تقوم الهرمية على واجبات، ولاءات، والتزامات تبادلية، وحيثما فهم صاحب السيادة أن قوته تعتمد على الحفاظ على ولاء رعاياه، عبر تأديته واجباته والتزاماته بإخلاص حتى يتسنى لهم تنفيذ واجباتهم والتزاماتهم عن طيب خاطر، فثمة هرمية مثمرة.

بإمكان الهرمية أن تكون مثمرة لأنها تقدم توفيرا في الحجم لإدارة بعض المشاعات والبضائع الشعبية [على رأسها الدفاع]. يمكن للهرمية أيضا أن تحسم قرارا في قضايا غير محسومة [حيث لا توجد معايير موضوعية أو متفق عليها لاتخاذ قرار] ومن ثم يتسنى للناس أن يتخطوها وينتفعوا من التعاون في قضايا مقررة بدلا من التعثر بغيرها. في بعض الأحيان، من الأفضل أن نكون على نفس الجانب بدلا من البحث عن أفضل جانب، فربما ليس هناك أفضل جانب. ولكن حتى لو لم يكن الحل الهرمي هو الأفضل بالنسبة لك، فإنه يظل أقل تكلفة من صراع طويل، وربما صراع أو حيرة لا معنى لها.

وطالما أن الهرمية مثمرة، فستظل كذلك وستنمو. وعندما تحجم عن كونها مثمرة، وتصبح تطفلية عوضا عن ذلك، وتهمش مصالح البعض بشكل منهجي لأجل مصالح آخرين، فإنها عاجلا أم آجلا ستتدهور وتتصدع أو تسقط.

القمع التدريجي

القمع التدريجي نهج هامشي لفرض القانون، يعمل وفق استراتيجية الشرائح. إذا كنت قويا، فباستطاعتك التعرف على أوضح حالات الانتهاك وملاحقتها أولا، لتشق من ثم طريقك نحو الأسفل حتى لا يتبقى ما يستحق التكلفة. وإن لم تكن قويا، فليس باستطاعتك إلا تحديد المنتهكين في متناول يديك والبدء في قمعهم، شاقا طريقك إلى الخارج حتى تزداد قوتك ويتلاشى أعداؤك.

الخلاصة

إن الحضارة الغربية **يمكن** المطالبة بها واستعادتها، عن طريق الحقيقة، العلم، العنف، الهرمية، التحيز الإثني، القومية، والقانون، وذلك بقمع كل أشكال التطفل، الاحتيال، الخداع، والركوب المجاني، بما في ذلك الديمقراطية، النسوية، الاشتراكية، البعد حداثة، التشقيق [البيلبول]، الإكراه الأنثوي وغير ذلك [مما لم نتحدث عنه بعد]، عبر بناء المشاعات والمحافظة عليها، الدفاع عن ملكيات الغير من أجل خدمة وحماية المصالح طويلة الأجل داخل الجماعات، التعاون عبر التجارة، التفاوض بأمانة، والإقصاء أو الصراع المرير مع الذين ليس في نيتهم فعل ذلك.

«**الحقيقة تكفي**» — كيرت دوليتل.

الحقيقة—والعنف لفرضها.